

## الفاتورة الالكترونية كآلية لتقليص منافذ الاقتصاد الموازي في بيئة الأعمال الجزائرية

### *Electronic invoice as a mechanism to reduce the informal economy accesses. in the Algerian business environment*

حجيرة بدرالدين<sup>1</sup>، د. فالي نبيلة<sup>2</sup>، أ.د. عجلان العياشي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)

<sup>2</sup> محبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)

<sup>3</sup> أ.د. عجلان العياشي / جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

تاريخ النشر: 31-03-2024

تاريخ القبول: 28-03-2024

تاريخ الاستلام: 18-06-2023

#### ملخص:

يعاني الاقتصاد الجزائري من صعوبات تعيق نموه وتطوره، منها المرتبطة بالاقتصاد الموازي، الذي تسعى الدولة إلى تأطيره ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، من خلال اتباع سياسات متعددة واستخدام آليات مختلفة. هذه الدراسة تناولت الفاتورة الالكترونية كآلية لإدراج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الرسمية لتقليص منافذه وكبح آثاره، بالاستفادة من تجارب دولية ضمن التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. وتوصلت إلى اعتبارها من الحلول الهامة لمعالجة معضلة الاقتصاد الموازي في بيئة الأعمال الجزائرية. الكلمات المفتاحية: فاتورة الكترونية، اقتصاد موازي، تهرب ضريبي.

تصنيف JEL: L86، E26، H26.

#### Abstract:

*The Algerian economy suffers from difficulties hindering its growth and development. Related to the informal economy, that the State seeks to frame it in the formal economic cycle, following several policies and using different mechanisms.*

*This study treated the electronic invoice as a mechanism to include the informal economy in the official business cycle to reduce its effects, building on international experiences in transition to a digital economy. The study found that electronic invoice is one of the important solutions to the problem of the informal economy in the Algerian business environment.*

**Keywords:** Electronic invoice, Informal economy, Tax evasion.

**Jel Classification Codes :** L86, E26, H26

## 1 تمهيد :

يعتبر الاقتصاد الموازي من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا أمام جميع الحلول التقليدية المحرمة من طرف الدول، لكونه يخفي أرباحا متعددة وهامة كان يفترض أن يكون وعاءا جبائيا هاما، الامر الذي يجعل من وضع آليات لمعالجته فرصة بديلة تمكن من احتواءه وإدراجه ضمن الاقتصاد الرسمي، وتقليص منافذ التهرب الجبائي الذي يستحوذ على قدرات مالية كبيرة ضمن الاقتصاد الموازي، كانت تؤدي إلى اضعاف النظام الجبائي وعجز الرقابة الجبائية عن محاربة كل أشكاله، التي تطورت بفعل الاقتصاد الموازي. مما يجعل منه انشغالا رئيسيا لصانع السياسات الجبائية، وتحميل الإدارة الجبائية الجزائرية من خلال العديد من الإصلاحات، مسؤولية محاربة التهرب الجبائي ومحاولة اخضاع أرباح الاقتصاد الموازي لقواعد النظام الجبائي. ومن بين هذه السياسات رقمنة الإدارة الجبائية وتطبيق آليات وحلول تسعى للحفاظ على الوعاء الجبائي الحالي وتوسيعه لأنشطة الاقتصاد الموازي، بما يرفع الحصيلة الجبائية التي هي أساس إيرادات الميزانية العامة.

إن عجز الطرق التقليدية في مواجهة التهرب الجبائي كأبرز منافذ الاقتصاد الموازي، جعل من المهم الاستفادة مما تقدمه الوسائل الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات من حلول بديلة في هذا المجال، ومنها الفاتورة الإلكترونية. ذلك ما يدفع صانع القرار المالي لتجربة حلول بديلة، بالاستعانة بتجارب دولية ناجحة مثل ما استخدمته دول الاتحاد الأوروبي من اعتماد الفاتورة الإلكترونية في المعاملات التجارية والتصريحات الضريبية.

### 1.1 إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:  
ما هي المكانة الوظيفية لإلزامية الفاتورة الإلكترونية في معالجة منافذ الاقتصاد الموازي في بيئة الأعمال الجزائرية؟  
واندرج تحت التساؤل الرئيسي جملة التساؤلات الفرعية التالية:  
- ما هو الإطار المؤسسي للفاتورة الإلكترونية في المنظومة الجزائرية؟  
- ما هي آثار إلزامية الفاتورة الإلكترونية على كشف الوعاء الجبائي وتعزيز الحصيلة الجبائية بالجزائر؟  
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في إلزامية الفاتورة الإلكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؟

### 2.1 فرضيات البحث :

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية:  
- التحضير الجيد ووضع خطط زمنية مدروسة لتطبيق الفاتورة الإلكترونية يساعد على إنجاح العملية واستدراك النقائص.  
- يمكن للفاتورة الإلكترونية المساعدة في ربط أرباح الاقتصاد الموازي بالنظام الجبائي.  
- الفاتورة الإلكترونية آلية فعالة في الكشف عن التهرب الجبائي وحماية الوعاء الجبائي.

### 3.1 أهداف البحث :

من خلال هذا البحث نسعى إلى إظهار أهمية تطبيق الفاتورة الإلكترونية في مواجهة الاقتصاد الموازي، مع عرض تجارب عالمية ناجحة في هذا المجال.

### 4.1 أهمية البحث :

يعتبر الوعاء الجبائي نواة الضريبة. فمن خلال الممارسات المتعلقة بالتهرب الجبائي، والنشاط في الاقتصاد الموازي، يتعرض الوعاء الجبائي لخطر التآكل، وبالتالي فاللجوء إلى اعتماد الفاتورة الإلكترونية أصبح أكثر من ضروري من أجل مواجهة الاقتصاد الموازي.

من ناحية أخرى تظهر أهمية البحث إلى أهمية العدالة الجبائية بالنسبة للنظام الجبائي ككل، فالمكلف بالضريبة الملتزم جبائيا يجد أنه من غير العادل وجود متعاملين ومؤسسات اقتصادية تنشط في الاقتصاد الموازي دون الخضوع للنظام الضريبي، حيث يوفر ذلك له حافزا للتهرب من الضريبة، مما يهدد بتآكل الوعاء الجبائي، الأمر الذي يجعل من تطبيق الفاتورة الإلكترونية أمرا مهما من الناحية الوقائية والرقابية للوعاء الجبائي والحصيلة الجبائية.

### 5.1 الدراسات السابقة :

#### الدراسة الأولى:

Bellon, Matthieu, et al. "Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru." *Journal of Public Economics* 210 (2022)

تطرت الدراسة إلى أثر التحول من اعتماد الفاتورة الورقية إلى اعتماد الفاتورة الإلكترونية، على الامتثال الضريبي للشركة والكفاءة في مجال الرسم على القيمة المضافة في بيرو، حيث توصلت الدراسة إلى أن الفاتورة الإلكترونية زادت من مبيعات ومشتريات الشركة، وزادت أيضا التزامها في التصريجات الجبائية للرسم على القيمة المضافة بأكثر من 5% في السنة الأولى فقط من استخدامها.

#### الدراسة الثانية:

Irawati, Irawati, et al. "The Effect of the Implementation of E-Invoice 3.0 and Taxable Person Compliance to Value Added Tax Revenue at KPP Pratama Pasar Rebo." *Ilomata International Journal of Tax and Accounting* 3.1 (2022)

قام الباحث بدراسة أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية وامتثال المكلفين بالضريبة معاً على إيرادات الرسم على القيمة المضافة في مكتب الضرائب شرق مدينة جاكارتا بإندونيسيا، حيث توصلت الدراسة أن لتطبيق الفاتورة الإلكترونية 3.0 وامتثال المكلفين بالضريبة أثراً إيجابياً وهاماً في نفس الوقت على إيرادات الرسم على القيمة المضافة بقيمة 113.819.

#### الدراسة الثالثة:

Nurdiansyah, Dian Hakip, et al. "Analysis of e-invoice implementation in input tax control." *Jurnal Ilmiah Bisnis Dan Ekonomi Asia* 15.1 (2021).

قامت هذه الدراسة بتحليل أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية على عملية رقابة ضريبة الدخل. توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي لتطبيق الفاتورة الإلكترونية على الرقابة في مجال الضريبة على الدخل في إندونيسيا، وذلك من خلال انخفاض نسبة الضريبة في 2013 بنسبة 0.92% إلى 0.05% في سنة 2015، حيث تشير هذه النسب إلى انخفاض الحسائر نتيجة التصحيحات الضريبية (الغرامات الضريبية)، قبل وبعد تطبيق الفاتورة الإلكترونية. النتيجة التي توضح دور الفاتورة الإلكترونية في زيادة فعالية الرقابة الجبائية، وتعديل تلقائي لسلوك المكلف بالضريبة الذي أصبحت تصريجاته الجبائية قليلة الخطأ بسبب اعتماد الفاتورة الإلكترونية.

#### الدراسة الرابعة:

Lee, Hyung Chul. "Can electronic tax invoicing improve tax compliance? A case study of the Republic of Korea's electronic tax invoicing for value-added tax." (March 7, 2016). *World Bank Policy Research Working Paper* 7592 (2016).

تطرت هذه الدراسة إلى إمكانية تحسين الفاتورة الإلكترونية للامتثال الضريبي، في دراسة حالة الفاتورة الإلكترونية في مجال الرسم على القيمة المضافة في جمهورية كوريا. توصلت الدراسة إلى أن الفاتورة الإلكترونية الإلزامية، المحكمة التخطيط والجيدة التنفيذ، يمكن أن تعزز الامتثال الضريبي، من خلال تغييرات مؤسسية وتغييرات إجرائية في الإدارة الجبائية. حيث أنه بعد سنة 2011 والزامية استخدام الفاتورة الإلكترونية في كوريا تم تسجيل انخفاض في تكاليف الامتثال الضريبي وزيادة شفافية المعاملات التجارية. كما ساهم التصميم الفعال للعملية

وتنفيذها في نجاح كوريا في اعتماد الفاتورة الإلكترونية، كما بلغ معدل اعتماد الفاتورة الإلكترونية 99.8 % في العام الأول، وارتفع إلى 99.9 % بحلول سنة 2013، كما ارتفع المعدل بنسبة 15 % مقارنة بالفترة التي كانت فيها الفاتورة الإلكترونية غير إلزامية.

6.1 – منهجية البحث:

لدراسة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتبيان المفاهيم الأساسية لكل من الفاتورة الإلكترونية والاقتصاد الموازي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتبيان دور الفاتورة الإلكترونية في محاربة الاقتصاد الموازي في بعض البلدان.

## 2. الفاتورة الإلكترونية و الأنظمة الجبائية:

نظرا لتطور المناخ الاقتصادي وتطور أساليب التهرب الضريبي وتعدد أسبابه، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية بالإدارة الضريبية، أصبح من الضروري استغلال كل الفرص المتاحة من أجل مواكبة كل هذه التطورات، خاصة مع توفر تكنولوجيا المعلومات التي سوف يساهم استغلالها في تعزيز فعالية الرقابة الضريبية وبالتالي الحد من الممارسات التي يستعملها المكلف المتهرب من دفع الضرائب. ومن أهم الوسائل المتاحة في هذا المجال هي الفاتورة الإلكترونية. كما أن استخدام الفاتورة الإلكترونية يؤثر إيجابيا على امتثال المكلف بالتزاماته الجبائية خاصة تلك المتعلقة بالتصريحات الجبائية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة TVA<sup>2</sup>.

شهدت الأنظمة الضريبية المتطورة عبر العالم فرض استخدام آلية الفاتورة الإلكترونية في المعاملات التجارية، مدعومة بذلك التحقيق الآلي للتصريحات الضريبية المقدمة من طرف المكلف.

### 1.2 تعريف الفاتورة الإلكترونية:

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا للفاتورة، سواء في ظل القانون التجاري أو في ظل المرسوم التنفيذي رقم 90-85 بتاريخ 13/03/1990، المتعلق بأشكال الفاتورة وشروطها، ولم يعرفها في المرسوم التنفيذي 05-468 المؤرخ في 10/12/2005 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصول التسليم والفاتورة الاجمالية وكيفيات ذلك.

في حين قام المشرع الجزائري بتعريف المعطيات المعلوماتية في القانون 09-04 مؤرخ في 5 غشت 2009 يتضمن القواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، على أنها "أي عملية عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم في شكل جاهز للمعالجة داخل منظومة معلوماتية، بما في ذلك البرامج المناسبة التي من شأنها جعل منظومة معلوماتية تؤدي وظيفتها"<sup>3</sup>.

كما أن المرسوم التنفيذي رقم 19-89 مؤرخ في 5 مارس 2019، يحدد كيفيات حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وارسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، ألزم المورد الإلكتروني بإرسال سجل المعاملة التجارية المنجزة في ملف الكتروني إلى مصالح السجل التجاري، يتضمن العقد، الفاتورة أو الوثيقة التي تقوم مقامها وكل وصل استلام أثناء التسليم أو الاستعانة أو الاسترداد حسب الحالة<sup>4</sup>. وتم ربط مركز السجل التجاري بالمديرية العامة للضرائب التي يمكنها الولوج عن طريق الاتصالات الإلكترونية للمعلومات المذكورة.

الفاتورة الإلكترونية هي فاتورة ضريبية يتم انشاؤها من خلال تطبيق أو نظام الكتروني تقدمه الإدارة الجبائية، فهي فاتورة ضريبية تعتبر دليلا على تحصيل الرسم على القيمة المضافة يتم اجرائها الكترونيا من طرف المكلف، حيث تنظم إجراءاتها في القوانين الجبائية<sup>5</sup>.

وقد عرفت الفاتورة الإلكترونية في المبدأ التوجيهي رقم 115/2001 الصادر عن المجلس الأوروبي على أنها: "إرسال الفواتير بالوسائل الإلكترونية أي ارسالها إلى المستلم عن طريق معالجة البيانات الإلكترونية ومعدات التخزين. حيث تستبدل النسخة الورقية بنسخة الكترونية مما يزيل معظم العراقيل والصعوبات مع ضرورة الاحتفاظ بالفاتورة كمستند محمي وسليم من التشوّهات"<sup>6</sup>. ومن ناحية الشكل فالفاتورة الإلكترونية تشبه الفاتورة الورقية باستثناء أنه يتم تحريرها وإصدارها واستلامها بتنسيق الكتروني في شكل (PDF, Word) (الخ)<sup>7</sup>

كما يمكن تعريف الفاتورة الإلكترونية على أنها نقل معلومات الفوترة بين الشركات ومتعاملها من خلال الوسائل الرقمية، فعلى عكس الفواتير التقليدية الورقية، تحتوي الفواتير الإلكترونية على بيانات الفوترة والدفع بحيث يمكن قراءتها ومعالجتها آليا بما في ذلك مشاركتها مع أطراف أخرى منها المصالح الجبائية.<sup>8</sup>

إذن فالفاتورة الإلكترونية ماهي إلا فاتورة تقليدية في شكل رقمي حديث، يتم إصدارها وإرسالها واستقبالها باستخدام تكنولوجيا المعلومات، يستوجب العمل بها مشاركة عدة جهات أهمها المرسل والمستقبل بالإضافة إلى هيئات أخرى تتمثل في الإدارة الضريبية والجمركية والبنوك وغيرها، تساهم في تسهيل المعاملات وضمان الاحتفاظ بالمعلومات من الضياع.

### 2.2 مميزات الفاتورة الإلكترونية:

الفاتورة الإلكترونية لها عدة إيجابيات بالنسبة للمؤسسات، خاصة مع رقمنة المعاملات التجارية وأيضاً في ظل المنافسة في السوق، لهذا فالاستثمار في استغلال حل الفاتورة الإلكترونية هي خطوة من شأنها إنجاح رقمنة المؤسسة الاقتصادية، وأيضاً يعتبر تطبيق الفاتورة الإلكترونية إيجابياً بالنسبة للإدارة الضريبية والهيئات الرقابية الأخرى. ومن أهم مزايا الفاتورة الإلكترونية<sup>9</sup>:

- انخفاض التكاليف المباشرة للمؤسسة، حيث يؤدي إلغاء الورق وخطوات طباعة الفواتير الورقية وإرسالها وأرشفتها إلى انخفاض التكاليف المباشرة.

- الحد من البصمة الكربونية: حيث أن اعتماد الفاتورة الإلكترونية يعزز الحد من البصمة الكربونية بفضل إلغاء استهلاك الأوراق وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن نقل الفواتير بالطريقة التقليدية.

- الاتمام الآلي والتلقائي للعملية التجارية من الناحية المحاسبية، فإزالة الجانب المادي للفاتورة من شأنه التسريع في دمج العمليات التجارية في المحاسبة الخاصة بالمؤسسة بصفة تلقائية، حيث يدمج المستند مباشرة في نظام المحاسبة، وبالتالي تقليص الجهد والوقت الذي كان صاحب المؤسسة يفقده خلال تتبع المستندات والفواتير مع المحاسب والهيئات الرقابية.

- زيادة الإنتاجية: يزيد استخدام الفاتورة الإلكترونية من إنتاجية المؤسسة<sup>10</sup>، حيث يعفى الموظفون في قسم المحاسبة والإدارة من مهام معينة بفضل آلية ادراج العمليات المحاسبية، ومنه استغلال مجهوداتهم في مصالح ونشاطات أخرى.

- زيادة الكفاءة والتخلص من الأخطاء المتعلقة بإدخال البيانات، فبمجرد اعداد الفاتورة الإلكترونية والمصادقة عليها يتم إرسالها إلى الطرف المستقبل الذي بدوره يقوم بالموافقة على مضمونها، مما يقلل نسبة الأخطاء الإدارية والمحاسبية.

- تقليل الوقت المستغرق بين إرسال الفاتورة وعملية الدفع: مما يقلل من مشاكل السيولة وتسهيل تسيير ومتابعة حساب الزبائن.

- الأرشفة المرنة والأمنة والتلقائية للفواتير تساهم في تقليل تكاليف الأرشيف وأيضاً تكاليف الرجوع إلى المستندات في حالة طلبها من الجهات الرقابية كمصالح الرقابة التجارية والضرائب.

- انخفاض خطر فقدان المستندات والتلاعب بالأرقام والحسابات: وهو عنصر إيجابي سواء لصاحب المؤسسة أو بالنسبة للمصالح الرقابية.

- سهولة الرقابة الضريبية للتصريحات الخاصة بالمؤسسة، فالفاتورة الإلكترونية تتيح لإدارة الضرائب التعزيز من دورها الرقابي للتصريحات الجبائية للمكلف، خاصة إذا توفرت الوسائل اللازمة لذلك.

- سهولة الكشف عن محاولات التهرب الضريبي: إن خلق قاعدة رقمية وطنية موحدة بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة، يجعل من السهل كشف التلاعبات في التصريحات الضريبية خاصة فيما يتعلق بالتلاعب بالأعباء التي تساهم في تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة، فبمجرد ادراج فاتورة شراء من طرف مكلف في القاعدة الرقمية تصبح كإيراد مؤكد بالنسبة للبايع الذي من المحتمل أنه لم يصرح بعملية البيع. وبمقارنة الرسم على القيمة المضافة مع الضرائب الأخرى نجد أنه أكثر عرضة لعمليات الغش والتهرب الجبائي<sup>11</sup>.

– انخفاض نفقات إدارة الضريبة، من خلال انخفاض الوقت المستغرق في الرقابة على التصريحات الضريبية للمكلفين، لتصبح بذلك عملية متابعة التصريحات الضريبية آلية ومضمونة بأقل تكلفة ممكنة.

### 3.2 متطلبات فرض نظام الفاتورة الإلكترونية:

قبل فرض العمل بالفاتورة الإلكترونية، يجب توفر مجموعة من الشروط والامكانيات من أجل إنجاح العملية، فهذا النظام يتطلب ما يلي:

\* الأعداد المسبق لقوانين وتنظيمات تعمل على حماية مستعملي الفاتورة الإلكترونية.

\* إلزام المتعاملين الاقتصاديين بالعمل وفق نظام الفاتورة الإلكترونية وفق برنامج زمني مدروس بعناية، كما هو الحال بالنسبة للتجربة الفرنسية، حيث تم تقسيم المشروع إلى 03 مراحل وفق جدول زمني يشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين بصفة تدريجية<sup>12</sup>:

– 01 جويلية 2024 الزامية الفاتورة الإلكترونية بالنسبة للتجمعات الكبرى

– 2025/01/01 الزامية الفاتورة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات كبيرة والمتوسطة.

– 2026/01/01 الزامية الفاتورة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وباقي المتعاملين.

\* تدعيم الإدارة الضريبية بالوسائل الحديثة التي تستطيع من خلالها مواكبة التطور التكنولوجي الذي يعتمد عليه نظام الفاتورة الإلكترونية.

\* خلق أرضية رقمية موحدة خاصة بالفاتورة الإلكترونية.

\* اعتماد نظام التصريح الضريبي الرقمي، بحيث تدرج الفواتير الإلكترونية آليا في التصريحات الجبائية للمكلفين، ومن خلال الأرضية يمكن للإدارة الضريبية تعزيز رقابتها على التصريحات خاصة فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة.

\* ضمان آليات تأمين المعلومات من القرصنة الإلكترونية، حيث تعتبر هذه النقطة من تحديات انشاء نظام الفاتورة الإلكترونية.

### 1.3.2 القيود الشكلية للفاتورة الإلكترونية:

إضافة إلى القيود المفروضة على الفاتورة التقليدية، فللفاتورة الإلكترونية جملة من الشروط الخاصة حتى تكون مقبولة في اثبات المعاملات، وتمثل في التصريح المسبق أمام إدارة الضرائب باستعمال المعلوماتية في انشاء وارسال الفواتير وحفظ الإلكترونية، مع ضرورة التقيد بكتابة كل البيانات الضرورية في الفاتورة والمنصوص عليها في القانون، كما قد يضاف قيد شكلي آخر بخصوص إعلام الطرف المتلقي أو الذي صدرت بحقه الفاتورة بأنه ستحرق له فاتورة في شكلها الإلكتروني، ولا يشترط قبوله بالشكل الإلكتروني بل يكفي اعلامه بذلك.<sup>13</sup>

بالنظر للشرط الشكلي المتعلق بإعلام الإدارة الجبائية، يتبين الدور المهم الذي ستلعبه الفاتورة الإلكترونية في تسهيل مهمة الرقابة الجبائية، ومكافحة كل أشكال محاولات التهرب الضريبي، نظرا للارتباط الشبكي الذي ينتج عن الفاتورة الإلكترونية بين البائع والمشتري وإدارة الضرائب.

كما يشترط ضرورة توقيع الفاتورة الكترونيا بتوقيع محمي، ويقصد بالتوقيع الإلكتروني المحمي،

– التخزين الإلكتروني الآمن للمعلومات: يجب توفر وسائط تخزين آمنة من أجل أرشفة وتخزين المعلومات الكترونيا، من أجل ضمان عدم ضياعها والرجوع إليها في حالة الحاجة إليها<sup>14</sup>.

### 2.3.2 مبادئ الفاتورة الإلكترونية:

تعتبر الفاتورة الإلكترونية وسيلة لنقل معلومات وبيانات بين المتعاملين الاقتصاديين وكذلك أطرافا أخرى كإدارة الجبائية، لذلك وجب التنسيق بين كل الأطراف من أجل الخروج بمبادئ رئيسية للفاتورة الإلكترونية، ومن أهم مبادئها<sup>15</sup>:

– هي ملف PDF يمثل الفاتورة بصفة مقروءة بالإضافة إلى ملف بيانات منظم.

– الملف PDF يحتوي على جميع معلومات الفاتورة، ولا يمكن أن يحتوي على معلومات لا توجد بالفاتورة.

- يتضمن ملف البيانات المنظم على المعلومات اللازمة للتشغيل الآلي لمعالجتها لدى الجهة المستقبلة.
- يضمن محرر الفاتورة تناسق المعلومات الواردة في الفاتورة المركبة.
- يتوافق ملف البيانات المنظم مع المعايير المعمول بها.
- يستخدم المتلقي المعلومات التي يرغب فيها في معالجة الفاتورة.
- ينتج مصدر الفاتورة نموذجاً وحيداً للفاتورة.

### 3. ماهية الاقتصاد الموازي :

#### 1.3 تعريف الاقتصاد الموازي :

تعريف المكتب الدولي للعمل BIT تقرير 1993: مجموعة الأنشطة الصغيرة تحقق إيرادات غير مسجلة طبقاً للقانون، لا تحترم مطابقة المعايير القانونية للنوعية، للأجور الدنيا، للحماية الاجتماعية ولا تقوم بدفع الضرائب.<sup>16</sup>

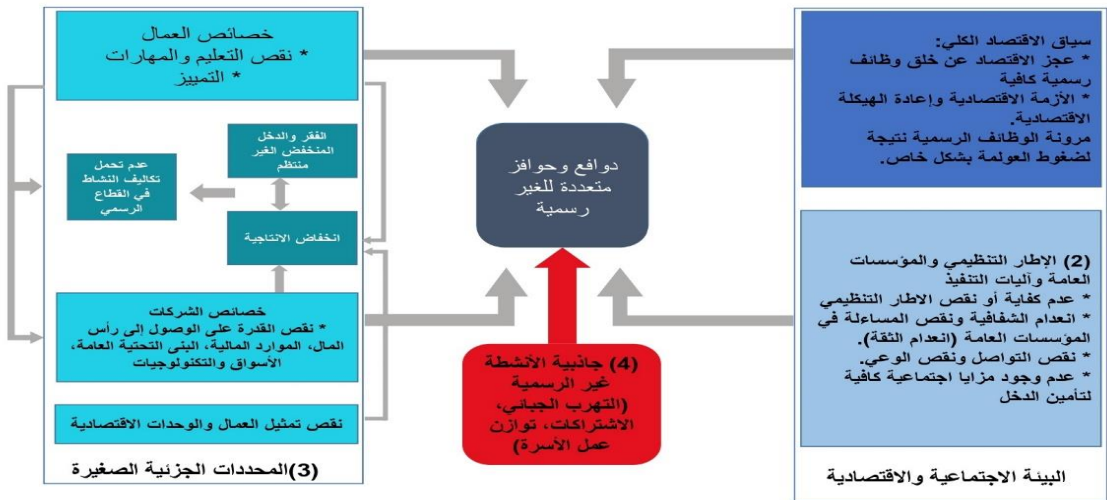
تعريف منظمة العمل الدولية (1972): تجد الإشارة هنا إلى أن منظمة العمل الدولية هي التي استخدمت مفهوم القطاع غير الرسمي لأول مرة في تقريرها لعام 1972 عم العمالة في كينيا، على الرغم من أن العديد من المؤلفين ينسبون تأليف هذا المفهوم إلى Hart الذي يزعم أنه استخدم مصطلح القطاع غير الرسمي في إحدى دراساته بعنوان « Informal income opportunities and the structure of urban employment in Ghana » التي نشرت بعد ذلك بستين (1973). حيث استند التعريف الأول لمنظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي على سبعة معايير<sup>17</sup>:

- إمكانية الوصول إلى النشاط - استخدام الموارد المحلية - ملكية الأسر للمؤسسات - الحجم الصغير للأنشطة - استخدام التقنيات التي تحتاج لعمالة كثيفة - التأهيل المكتسب خارج نظم التعليم والتدريب الرسمية - الأسواق التنافسية وغير المنظمة.

#### 1.1.3 أسباب الاقتصاد الموازي:

تختلف أسباب النشاط في الاقتصاد الموازي من بلد إلى بلد، ومن نظام اقتصادي إلى آخر، فهناك أسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي في البلد، وهناك جانب تنظيمي يسبب التوجه إلى الاقتصاد الموازي. دون إهمال المسببات الجزئية الثقافية والاجتماعية الفردية والجماعية.

الشكل (01): أسباب الاقتصاد الموازي



International Labour Organization (ILO). (2022). Diagnosis of informality: Methodological note. Geneva: المصدر:

P 15. International Labour Organization,

من خلال الشكل السابق تتضح الأسباب الرئيسية للتوجه للاقتصاد الموازي، وارتباط هذه الأسباب مع بعض مؤثرة على توجه المتعاملين الاقتصاديين، فعجز الاقتصاد الرسمي على توفير فرص العمل بالإضافة مع الأزمات الاقتصادية، مع بيئة تنظيمية غير شفافة وغير مرنة، كل هذا يوفر الدافع للنشاط ضمن الاقتصاد الموازي.

ومع الظروف الأخرى مثل الفقر وضعف الإنتاجية ونقص الخبرات الكافية، يصبح النشاط في الاقتصاد الموازي جذابا بالنسبة للبعض خاصة في مجال التهرب الجبائي، والتهرب من الالتزامات القانونية والتنظيمية التي قد تكون مكلفة لفئة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين.

### 2.3 التهرب الضريبي إيراد من إيرادات الاقتصاد الموازي :

إن طبيعة النظام الضريبي الجزائري التي تتخذ من التصريجات الجبائية للمكلف أساسا لفرض الضريبة، يجعل من الضروري فرض نظام رقابي فعال حول التصريجات الجبائية، حيث أن المكلف بالضريبة في الأساس هو متعامل اقتصادي هدفه تحقيق أكبر ربح ممكن، بمختلف الطرق والأساليب الممكنة، أهمها تقليل الضريبة المدفوعة والتي يعتبرها نفقة من نفقات نشاطه الاقتصادي.

وباعتبار أن النظام الضريبي التصريحي ييسر من عملية فرض الضريبة، ونظرا لتعقيد العناصر التي تعمل كأساس لحسابها.<sup>18</sup> فالكم الكبير من التصريجات يقف عائقا أمام فعالية رقابة الإدارة الضريبية عليها.

### 1.2.3 تعريف التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي هو فعل الهروب بطريقة كلية أو جزئية من الضريبة باستخدام الإجراءات القانونية المتاحة<sup>19</sup>.

والتهرب الضريبي هو مجموعة سلوكيات المكلف بالضريبة والتي تهدف إلى تقليل مقدار الضرائب التي يجب عليه دفعها عادة. مثل استغلال المزايا الضريبية الممنوحة من أجل تقليل مقدار الضريبة الواجب دفعها<sup>20</sup>.

وبذلك يمكن تلخيص تعريف التهرب الضريبي على أنه في الأساس عدم الالتزام بدفع الضريبة المفروضة على المكلفين (شخص طبيعي أو معنوي) بطرق مختلفة، إما باستغلال ثغرات النظام الضريبي أو استغلال إما ضعف القواعد الضريبية أو التسهيلات والاعفاءات الضريبية الممنوحة قصد تقليل قيمة الضريبة الحقيقية، دون أن ينتقل عبئها إلى مكلف آخر، مما يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي الذي تعتمد عليه خزينة الدولة في تحصيل إيراداتها ميزانيتها العامة.

### 2.2.3 أسباب التهرب الضريبي

يرجع انتشار التهرب الضريبي إلى تضافر عدة أسباب نذكر منها:

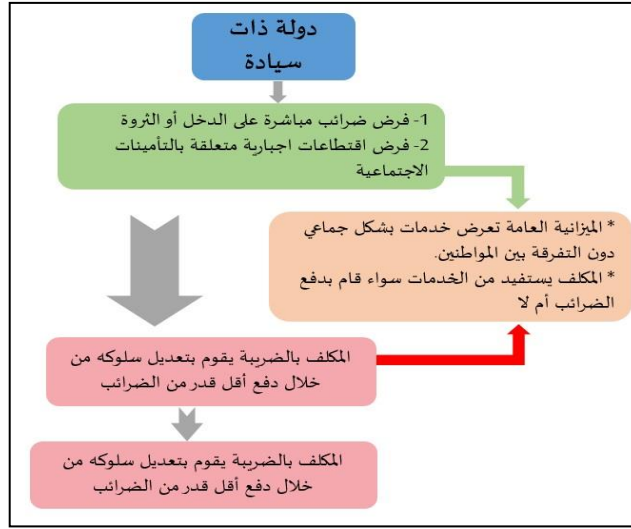
\* التهريب وغسيل الأموال: تتشابه التقنيات المستعملة في تبييض الأموال وتلك المستعملة في التهرب الضريبي. ففي سنة 1998 قامت وزارات المالية لدول مجموعة السبعة G7 بتشجيع المجتمع الدولي بتدعيم قدرات نظام مكافحة تبييض الأموال بمهدف قمع المخالفات الضريبية بشكل فعال، وذلك من خلال تعزيز فعالية تبادل المعلومات ذات الطابع الضريبي<sup>21</sup>.

\* النشاط في الاقتصاد الموازي: في غياب اقتصاد قوي قادر على عرض مناصب شغل وخلق الثروة، يعتبر الاقتصاد الموازي بطبيعته المرنة واحدا من الحلول المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين، ولا يعتبر مشكلة اقتصادية<sup>22</sup>، حيث تنظر العديد من الدول المتقدمة إلى ظاهرة الاقتصاد الموازي كتحدى أساسي لأنظمتها الضريبية وذلك في محاولتها الدائمة لفرض الضريبة على تعاملات الاقتصاد الموازي.

\* تعتبر الأخلاق الضريبية للمكلف من أهم مكونات التهرب الضريبي، خاصة قرار الامتنال الضريبي الذي يخضع لأخلاق المكلف بالضريبة، فضمير المكلف بالضريبة هو من يحدد قرار الالتزام الضريبي أو اللجوء إلى التهرب<sup>23</sup>.



الشكل (02): مخطط يبين تعديل سلوك الأفراد تجاه الاقتطاعات الاجبارية



المصدر: Introduction aux finances publiques 2008-2009, version 6 aout 2008, chapitre 7 les effets économiques des impôts, P 03.

\* ضعف الرقابة الجبائية: حسب دراسة الباحث Frank A.Cowell فإن المكلف إذا عرف محدودية قدرة التدقيق الجبائي وضعف الإدارة الضريبية فإنه يتخذ قرار التهرب ولكنه يختار بعناية المقدار الذي يتهرب به ولكن في شكل مقامرة، المكلف بطبيعته يخاف من وصمة العار المرتبطة بكونه متهربا من الضريبة<sup>24</sup>.

\* تعقيد النظام الضريبي: المكلف بالضريبة عندما يصطدم بهذه التعقيدات يلجأ إلى التهرب الضريبي. وبذلك يكون الإصلاح الجبائي ضرورة ملحة من أجل تبسيط النظام الضريبي قدر الإمكان، فمحااربة الثغرات الضريبية هي مسألة سياسية أكثر من كونها تقنية ضريبية أو اقتصادية<sup>25</sup>.

\* الفساد: يكون انتشار الفساد عادة في البلدان ذات مستويات التنمية المنخفضة، ففي حالة التنمية المتزايدة تنقص الحاجة إلى الإصلاح الضريبي<sup>26</sup>. وبالتالي يؤمن المكلف بالضريبة بأن مدفوعاته من الضريبة لا تستخدم بالشكل الجيد في التنمية وبذلك يتجه إلى التهرب الضريبي، وهذا التهرب يعد فسادا بدوره، فتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج والمدعوم أساسا بتضخيم الفواتير، يغرق الاقتصاد الوطني في أعماق الفساد حيث يذكر تقرير بنك الجزائر 17.33 مليار دينار جرائم متعلقة بالصرف ومن جهته أعلن المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة عن 155 مليار معاملات بدون فواتير<sup>27</sup>.

\* الضغط الضريبي وعدم المساواة: نتيجة الضغط الضريبي هناك العديد من الفئات تتهرب من الضريبة بما مقداره ضعف ميزانية الدولة حسب الخبير الاقتصادي بوبكر سلامي رئيس المنظمة الوطنية للمستشارين الجبائيين أي ما يعادل 12000 مليار دينار جزائري، ومن أسبابها أيضا عدم المساواة أمام الضريبة، وبذلك هناك طلب ملح لتوسيع الوعاء الجبائي وتبسيط النظام الجبائي من أجل جذب إيرادات الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي، خاصة وأن نسبة التحصيل الضريبي تتراوح بين 8 و 9%<sup>28</sup>.

\* ضعف النظام الرقابي أمام التطور التكنولوجي: أصبح العالم قرية صغيرة بمفهوم العولمة، حيث زادت المنافسة العالمية في مجال الضريبة وأصبحت الأنظمة الضريبية التقليدية غير قادرة على المنافسة في السوق العالمية، فالعولمة أدت إلى انخفاض معدلات الضريبة في الأنظمة الضريبية المرنة أما الأنظمة الضريبية المعقدة فلم تتأقلم مع التطور العالمي في مجال الجبائية<sup>29</sup>، ووقوف التشريعات الجبائية عاجزة عن اخضاع التجارية الالكترونية للضريبة خاصة مع وسائل الدفع الالكترونية المتطورة<sup>30</sup>.

### 3.2.3 أساليب تخفيض التهرب الضريبي:

\* ضرورة تطوير الإدارة الضريبية، فالإدارة الضريبية يجب أن تتميز بالنقاط الأساسية التالية: (الشفافية، الفعالية، والتوازن)، لذلك يجب أن يكون لدى الإدارة الضريبية الأساليب المناسبة لحالات الخطأ والاحتيال، حتى لا تؤدي إلى رفض التدقيق الضريبي والتشكيك في مبدأ المساواة أمام الضريبة، لتجنب المنازعات الضريبية، كما يجب توظيف موظفين يتمتعون بالنزاهة والموضوعية والكفاءة<sup>31</sup>.

\* تطوير الرقابة الضريبية ووسائل التدقيق الجبائي.

\* تبسيط القواعد الضريبية، وإصلاحات جبائية فعالة خاصة في مجال توسيع الوعاء الضريبي.

\* كفاءة توجيه الإعفاءات والتسهيلات الضريبية إلى مستحقيها.

\* تنمية الوعي الجبائي للمواطنين<sup>32</sup> Le civisme fiscal،

\* ضرورة توسيع الوعاء الجبائي، حيث أن هذه الخطوة تعتبر بمثابة فقاعة أكسجين لميزانية الدولة لما توفره من موارد ضريبية كبيرة، هذا ما يخف من الضغط الضريبي على المكلفين ويقلل اللجوء إلى التهرب الضريبي. فمن خلال تحليل مشاريع قوانين ضبط الميزانيات نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الخاصة بالأجراء والمتقاعدين تمثل المصدر الرئيسي الممول للجباية العادية في الجزائر وهذا عن طريق الاقتطاع من المصدر بشكل اجباري حيث تطبق نسبة سنوية بمعدل 35%. وهذا ما يجعل المكلفين غير متساويين أمام الضريبة<sup>33</sup>.

الشكل (03): خطوات وأسباب اللجوء إلى التهرب الضريبي



المصدر: Aboulhassan, M. (1996). La fraude fiscale, Edition ARABIAN AL HILAL, ISBN 9981 – 1698 – 0 – 3, P 67.

تزايد الضغط الضريبي يولد توجهها نحو التهرب من دفع الضريبة، ردة الفعل هذه تؤدي بالإدارة الضريبية إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمنع التهرب الضريبي، وهذه الإجراءات بدورها تزيد من الضغط الضريبي المطبق على المكلف من خلال احساسه بالاضطهاد<sup>34</sup>.

\* تعزيز مصادر نظام المعلومات حول التهرب الضريبي: يجب على الإدارة الضريبية تطوير وتعزيز المصادر الخاصة بنظام المعلومات للكشف عن التهرب الضريبي، ومن أهم تلك المصادر ما يلي: التبليغات الأفراد، الوثائق المحاسبية، بنوك المعلومات، معلومات مصدرها نظام معلومات داخلي سواء في الإدارة الضريبية أو بالتعاون مع مصالح أخرى ومعلومات مصدرها خارجي، فكل هذه المصادر تساعد المحقق الجبائي في الكشف عن كل محاولات التهرب الضريبي وتساهم بصفة متكاملة في زيادة فعالية الرقابة الضريبية<sup>35</sup>.

\* تكنولوجيا المعلومات: بدون تكنولوجيا المعلومات لا يمكن معالجة الكم الهائل للمعلومات الضريبية الواردة للإدارة الضريبية، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات (IT) بديلا مهما للمعالجة اليدوية للتصريحات الضريبية، وذلك بسبب المستجدات التي تفرض حلولاً جديدة في مجال الرقابة الجبائية. خاصة لما تلعبه الفاتورة الإلكترونية من دور في تقليل حالات تصحيح الخطأ في التصريحات الجبائية<sup>36</sup>.

انطلاقاً من الحلول التي توفرها تكنولوجيا المعلومات، تعتبر الفاتورة الإلكترونية من أهم البدائل المتاحة لمواجهة المستجدات والتحديات التي يفرضها المناخ الاقتصادي الحالي، حيث أصبح التخطيط لفرض استخدامها من طرف المكلفين وفق برامج زمنية مدروسة بعناية من أجل تفادي المزيد من الضغط الضريبي.

#### 4. مؤشرات إمكانية تطبيق الفاتورة الإلكترونية على بيئة الأعمال الجزائرية

من أجل اعتماد الفاتورة الإلكترونية يجب معرفة الظروف والامكانيات المتوفرة من أجل ذلك. وذلك لتقييم حاجة بيئة الأعمال الجزائري إلى مثل هذه الآلية في مواجهة منافذ الاقتصاد الموازي.

#### 1.4 تقييم الحوكمة الإلكترونية في الجزائر

ينجز قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة UN Department of Economic and Social Affairs كل 02 سنتين تقريرا عن الحوكمة الإلكترونية في 193 بلد حول العالم، هذا التقرير يقيس مساهمة الحوكمة الإلكترونية في التنمية المستدامة من خلال 05 قطاعات: التعليم، الصحة، الشغل، الانفاق والتأمينات الاجتماعية، من خلال عدة معايير لقياس الحوكمة الإلكترونية حيث حققت الجزائر المرتبة 112 عالميا سنة 2022<sup>37</sup>. فكان ترتيب الجزائر كالآتي<sup>38</sup>:

المرتبة العالمية	السنة
130	2016
120	2018
112 بعد المغرب بالمرتبة 101 وتونس بالمرتبة 88	2022

الملاحظ من خلال التقارير المتتالية الخاصة بالحوكمة الإلكترونية، تحسن الترتيب العالمي للجزائر في الحوكمة الإلكترونية. بالمقارنة مع المغرب برتبته 101 الذي بدأ في تعميم الاستعمال الطوعي للفاتورة الإلكترونية. يمكن توفير الأرضية الملائمة لتجربة آلية الفوترة الإلكترونية مستقبلا.

#### 2.4 إمكانيات النظام الجبائي الجزائري في مواجهة أرباح الاقتصاد الموازي

يلعب النظام الجبائي دورا مهما في تغذية الميزانية العامة، حيث تعتبر الحصيلة الجبائية من أهم مصادر الإيرادات العامة. وأي صعوبة في الحفاظ على الحصيلة الجبائية يؤثر على توازن الميزانية العامة ويؤدي إلى حالات العجز.

#### الجدول (01): تطور الحصيلة الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	الحصيلة الجبائية مليار دج	السنوات	الحصيلة الجبائية مليار دج
2010	1297.94	2015	2354.64
2011	1527.09	2016	2482.20
2012	1908.57	2017	2630.00
2013	2031.01	2018	2711.76
2014	2091.45	2019	2843.46

المصدر: حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11 / العدد 2(2022)، ص 97.

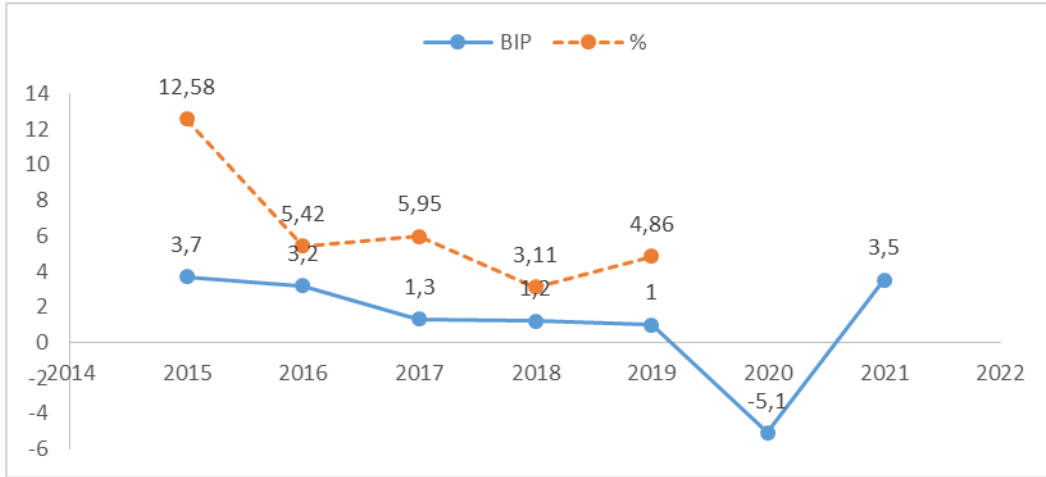
#### الجدول (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر 2015-2021

السنوات	النسبة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
		3.7	3.2	1.3	1.2	1	5.1-	3.5

المصدر: البنك العالمي <https://www.banquemoniale.org/fr/home>

عند مراقبة تطور الناتج المحلي الإجمالي بين سنة 2017 وإلى غاية سنة 2021 نلاحظ أن هناك زيادة ب 62.85 % خلال 04 سنوات، الأمر الذي يجعل الإدارة الجبائية ملزمة على مواكبة النمو الاقتصادي لتفادي توجه الإيرادات المحققة نحو الاقتصاد الموازي، وذلك بتطبيق إصلاحات جديدة على القطاع الجبائي خاصة في مجال الوعاء والتحصيل، تماشيا مع تطور تكنولوجيا المعلومات.

الشكل (04): مقارنة نسبة تغير حصيلة الجباية العادية مع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2015-2021



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الجداول السابقة.

الملاحظ أن نسبة زيادة الحصيلة الجباية العادية في الفترة 2015 حتى 2019 في علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي PIB، والزيادة التي شهدتها هذا الأخير سنة 2021 بنسبة 168 % بين 2020 و 2021 والتي سببها الخروج من الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، تبين بأن هناك انتعاشا في الحركة الاقتصادية الوطنية وبالتالي على الإدارة الجبائية الحرص على تدعيم الرقابة الجبائية من أجل مواكبة الأحداث الاقتصادية، ومحاربة التهرب الجبائي وكل الأموال التي يمكن تشغيلها ضمن الاقتصاد الموازي.

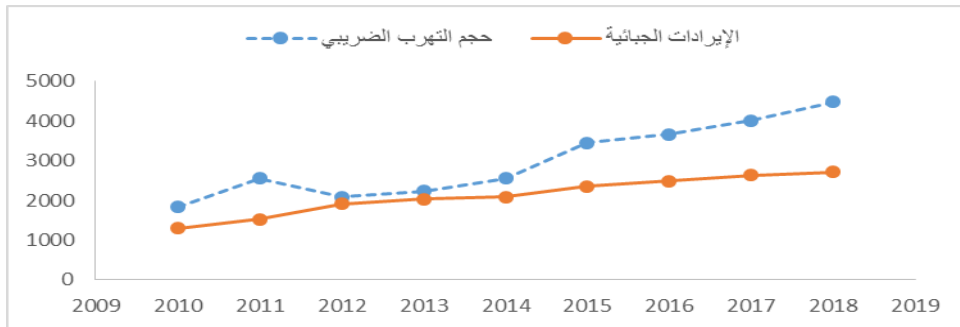
الجدول (03): حجم التهرب الضريبي مقارنة بالإيرادات الجبائية في الجزائر 2010-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

الإيرادات الجبائية	حجم التهرب الضريبي	السنة
1 297,94	1826,58	2010
1 527,09	2559,75	2011
1 908,57	2083,17	2012
2 031,01	2233,03	2013
2 091,45	2555,33	2014
2 354,64	3440,77	2015
2 482,20	3658,69	2016
2 630,00	4004,93	2017
2 711,76	4481,12	2018

المصدر: حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11 / العدد 2(2022)، ص 100.

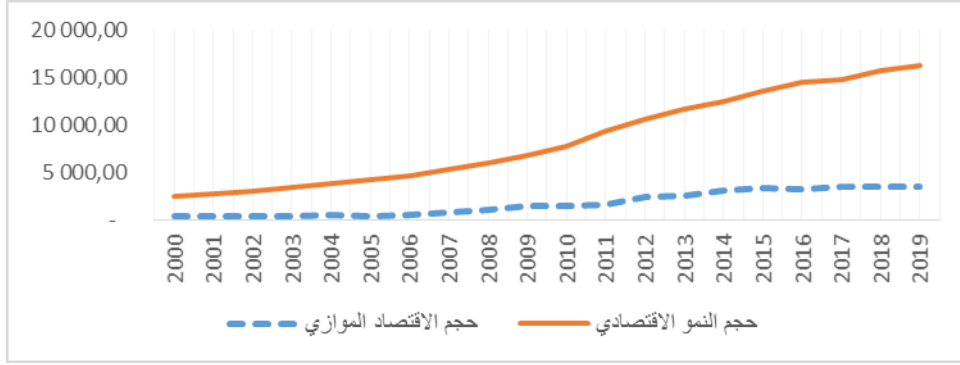
الشكل (05): تطور تقديرات التهرب الجبائي مقارنة بالجبائية العادية في الجزائر 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

يمثل التهرب الجبائي نسبة متوسطة تقدر ب 145 % من الإيرادات الجبائية بالجزائر في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي يلزم الإدارة الجبائية على اعتماد آليات جديدة وحديثة في مجال الرقابة الجبائية ومحاربة كل أشكال التهرب الجبائي، وذلك نظرا لتطور الأساليب والطرق الاحتيالية التي لم تتماشى معها الإصلاحات في مجال الرقابة الجبائية.

الشكل (06): تطور حجم الاقتصاد الموازي بالنسبة لحجم الاقتصاد العادي في الجزائر 2000-2019



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات إحصائية ONS.DZ

من خلال النمو الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة، نجد أن تمكن الجزائر من السيطرة على الاقتصاد الموازي سوف يفتح لها آفاق اقتصادية كبيرة، خاصة أن حجم التعامل في الاقتصاد الموازي كبير جدا، الأمر الذي يجعل من تجربة آليات جديدة غير تقليدية ضروريا من أجل السيطرة على القطاع الموازي وادراجه ضمن الاقتصاد الرسمي.

### 3.4 تقييم الوعاء الجبائي في بيئة الأعمال في الجزائر

لمعرفة إمكانية تطبيق الفاتورة الالكترونية في الجزائر، يجب دراسة حالة الوعاء الجبائي، الذي تعتبر حمايته من أهم الحلول لمحاربة منافذ الاقتصاد الموازي.

الجدول (04): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2019 حسب حجم المؤسسة

التعيين	المؤسسات المتوسطة ME	المؤسسات الصغيرة PE	المؤسسات الصغيرة جدا TPE	المجموع
عدد المؤسسات	3042	27380	983653	1014075
النسبة	0,16%	3,51%	96,33%	100%

المصدر: موقع Statista.com الرابط

<https://fr.statista.com/statistiques/977174/nombre-pme-algerie-par-type/>

الجدول أعلاه يوضح تركيبة المؤسسات الاقتصادية في السوق الجزائرية، ففي حالة تطبيق الفاتورة الالكترونية على أرض الواقع، توجد هناك قاعدة مؤسسية معتبرة يمكنها المساهمة في إنجاح العملية، الأمر الذي يقلص كثيرا المجال أمام تلك المؤسسات للجوء للتهرب الضريبي أو تمويل أنشطة ضمن الاقتصاد الموازي.

الجدول (05): تطور عدد المؤسسات الجديدة المسجلة في السجل التجاري الجزائري 2011-2020

%	المجموع	الشكل القانوني							سنة الانشاء
		*أخرى	Coop Art	EAC	SPA	SNC	SARL	EURL	
57,73	112 333	4 931	8 183	3 387	2 540	11 767	57 254	24 271	قبل 2011
3,55	6 916	102	7	5	70	443	3 302	2 987	2011
3,76	7 318	156	3	5	85	329	3 513	3 227	2012
4,31	8 385	148	5	4	93	264	4 200	3 671	2013
4,76	9 263	136	-	4	103	277	4 605	4 138	2014
4,37	8 510	121	1	7	69	244	4 593	3 475	2015

4,57	8 890	110	1	6	95	246	4 993	3 439	2016
4,92	9 569	111	1	5	108	227	5 438	3 679	2017
5,13	9 981	89	1	6	104	235	5 733	3 813	2018
4,83	9 389	47	-	4	90	195	4 997	4 056	2019
2,06	4 013	17	1	1	12	83	2 127	1 772	2020
100	194 567	5968	8203	3434	3369	14310	100755	58528	المجموع

المصدر: ONS.dz

التزايد في نسبة نمو عدد المؤسسات الجديدة، يجعل الإدارة الجبائية أمام حتمية التحكم في نفقاتها الجبائية، خاصة في مجال الرقابة الجبائية، فالتزايد المستمر في عدد المؤسسات يستوجب توفر آليات حديثة وفعال مثل الفاتورة الإلكترونية، عوض زيادة النفقات في توظيف المزيد في الرقابة الجبائية. تناقص التسجيلات الجديدة للشركات بسنة 2020 يرجع أساسا إلى الجائحة العالمية COVID-19

الجدول (06): تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2021

نسبة التطور	2021	2020	
4 %	1286365	1231073	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

المصدر :

bulletin d'information statistique de la PME Données de l'année 2021, Ministère de l'industrie, N° 40, Mars 2022. P13. تعتبر نسبة النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4 %) بين سنتي 2020 و 2021، مؤشرا هاما لضرورة توجه الإدارة الجبائية نحو اعتماد نظام الفاتورة الإلكترونية من أجل احتواء الزيادة في التصريجات الجبائية، المصاحبة لنمو القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني والتي ساهم بها القطاع الخاص بـ 9326.55 مليون دينار جزائري بنسبة 87.77 % من القيمة المضافة الاجمالية التي تشمل القطاع العام والخاص. كما أن بواقي التحصيل بالنسبة للرسم على القيمة المضافة بتاريخ 2019/12/31 هي 1872.640 مليار سنتيم، مع نسبة التحصيل بلغت 0.57 % فقط، كما بلغت النفقات الجبائية الخاصة بالرسم على القيمة المضافة 67.12 % من إجمالي النفقات الجبائية، مما يستدعي إعادة النظر في الآليات المطبقة على الرقابة في مجال الرسم على القيمة المضافة.<sup>39</sup>

## 5. إمكانية الاستفادة من التجربة الفرنسية في مجال الفاتورة الإلكترونية:

ركزت فرنسا على ضرورة تفعيل التعامل بالفاتورة الإلكترونية بدلا من الفاتورة الورقية تدريجيا وفق جدول زمني يناسب كل أنواع المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، حيث أصبحت من الدول الرائدة في مجال الفاتورة الإلكترونية والمعالجة الآلية للمعلومات المدرجة في تلك الفواتير خاصة الرسم على القيمة المضافة TVA.

### 1.5 الشراكة الأورو-جزائرية في مجال إصلاحات الإدارة الجبائية:

استفادت وزارة المالية من عقود شراكة وتوأمة مع الاتحاد الأوروبي (فرنسا) ضمن برنامج دعم تنفيذ عقد الشراكة P3A في مجال الإصلاح الإداري بميزانية قدرها 8 109 675 أورو<sup>40</sup>، خصص منها 859 675 أورو (P3AI 01/2011-07/2012) للمديرية العامة للضرائب DGI من أجل مصالح جبائية منظمة وتحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة في مجال الرقابة والمنازعات الجبائية. كما استفادت من برنامج (P3III 11/2015-10/2017) بميزانية 1 400 000 أورو خصصت لـ:

- عصنة الإدارة الجبائية وتحسين استعمال المال العام

- تدعيم قدرة المديرية العامة للضرائب في تسيير الموارد البشرية.

## الفاتورة الالكترونية كآلية لتقليص منافذ الاقتصاد الموازي في بيئة الأعمال الجزائرية

- مراجعة طريقة عمل الإدارة على أساس نظام وأدوات إدارة موجهة لتحسين الأداء.
  - تحسين التحصيل الجبائي عن طريق اتباع استراتيجيات أحسن.
- بهذا تكون المديرية العامة للضرائب قد استفادت من ميزانية التعاون مع الاتحاد الأوروبي 30 % منها في مجال تحسين فعالية الإدارة الجبائية وتبادل المعلومات في مجال الضرائب، وكذلك تحسين آليات حساب وعرض الاحصائيات الخاصة بالإدارة الجبائية.

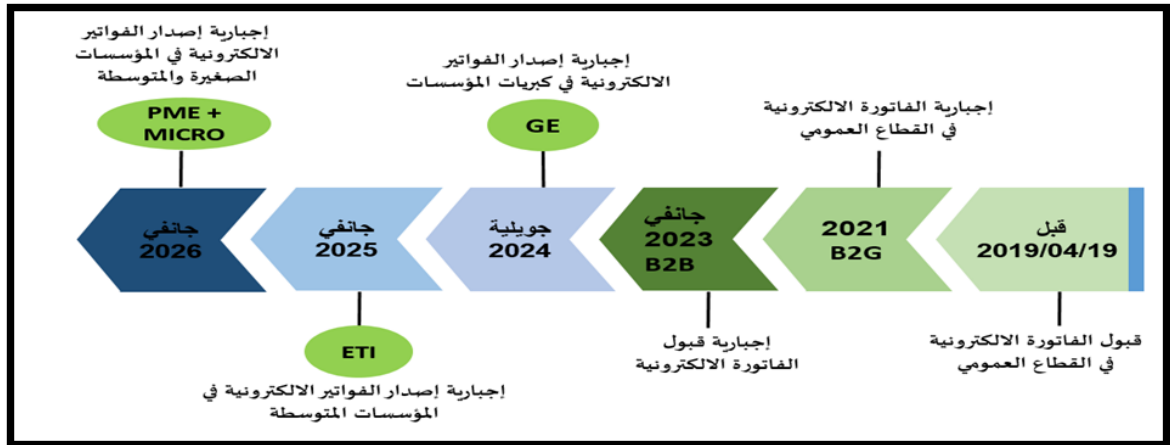
### 2.5 المعيار EN 16931 الخاص بشروط تحرير فاتورة الكترونية:

- خص المشرع الأوروبي الفاتورة الالكترونية باهتمام كبير، فكان المعيار EN 16931 أساسا لكل عمليات تحرير الفواتير الالكترونية، من أجل تحقيق التناسق بين دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهمها<sup>41</sup>:
- أن تكون محايدة من الناحية التكنولوجية.
  - أن تكون متوافقة مع معايير الفوترة الدولية.
  - الامتثال لقوانين التجارة والضرائب الأوروبية.
  - يمكن استخدامها في المعاملات التجارية.
  - الالتزام بالقواعد الجبائية الأوروبية.

### 3.5 تواريخ مهمة في اجبارية الفوترة الالكترونية في فرنسا:

- اعتمدت وزارة المالية الفرنسية على تسلسل زمني مدروس في مشروع تطبيق الفاتورة الالكترونية على المعاملات التجارية. حيث بدأت بالمرحلة الاختيارية أين تركت المجال للمتعاملين الاقتصاديين حرية التعامل بالفاتورة الورقية، بعدها بصفة تدريجية تجعل التعامل بالفاتورة الالكترونية إجباريا، إلى غاية منع استخدام الفاتورة الورقية تماما وذلك وفق الترتيب الزمني التالي:

الشكل (07): الترتيب الزمني لإجبارية التعامل بالفاتورة الالكترونية في فرنسا 2019-2026



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من التجربة الفرنسية في مجال الفاتورة الالكترونية

- \* الفوترة الالكترونية في القطاع العمومي إجبارية قبل 2019/04/19 وبداية من 2021 يصبح اجباريا التعامل مع القطاع العمومي بالفاتورة الالكترونية. يرمز للفاتورة الالكترونية مع القطاع العمومي (Business to Government) B2G، أما الفاتورة الالكترونية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص (Business to Business) B2B،
- \* بالنسبة لقبول الفاتورة الالكترونية حدد تاريخ 2023/01/01 لإجبارية قبول استقبال الفاتورة الالكترونية بالنسبة لجميع المؤسسات مهما كان حجمها.

\* إلزامية تحرير وإصدار الفاتورة الإلكترونية:

- كبريات المؤسسات G.E (أكثر من 5000 عامل): بداية من 2024/07/01.

- المؤسسات المتوسطة الحجم ETI (من 250 إلى 4999 عامل): بداية من 2025/01/01.

- المؤسسات الصغيرة PME (أقل من 250 عامل): بداية من 2026/01/01.

4.5 إحصائيات المعاملات بالفاتورة الإلكترونية في فرنسا:

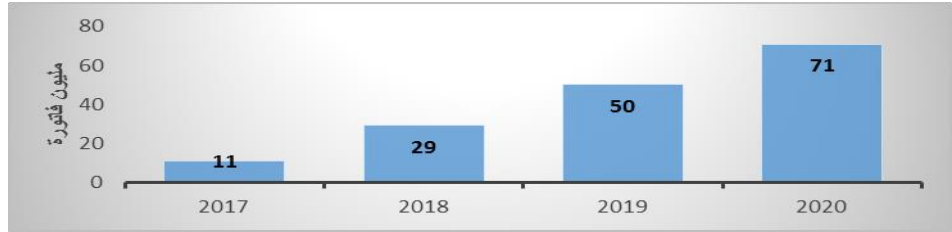
من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف المنصة الحكومية Chorus Pro الفرنسية خاصة بالفاتورة الإلكترونية كان الاقبال على التعامل بالفاتورة الإلكترونية كالتالي:

الجدول (07): عدد المؤسسات المتعاملة بنظام الفاتورة الإلكترونية على المنصة الحكومية Chorus Pro نهاية سنة 2020 في فرنسا.

عدد المؤسسات	القطاع الخاص	عدد المؤسسات	القطاع الحكومي
200	المؤسسات الكبيرة GE	180 000	مؤسسات خدمات الصحة
4 800	مؤسسات متوسطة ETI		مؤسسات عمومية
136 000	مؤسسات صغيرة ومتوسطة PME		الإدارة المركزية
974 000	مؤسسات صغيرة جدا MICRO		الإدارة المحلية
			الجماعات المحلية

في نهاية سنة 2020 وصل عدد مستعملي المنصة إلى 1 069 390 مستخدم. حيث وصل عدد الفواتير المدرجة بالمنصة إلى 150 مليون فاتورة الإلكترونية بين 2018 و 2020، وفق الشكل التالي:

الشكل (08): تطور عدد الفواتير الإلكترونية المدرجة ضمن المنصة الحكومية Chorus Pro 2020-2017



المصدر:

Forum National de la Facture électronique Conférence en ligne Facture électronique B2B et Contrôle Transactionnel Continu pour 2023 22 janvier 2021 Cyrille Sautereau, FNFE-MPE, Admarel Conseil.

ما يؤكد نجاح اعتماد الفاتورة الإلكترونية، هو الاقبال المتزايد على استخدام الفاتورة الإلكترونية في المعاملات التجارية. هذا الاقبال متزايد مع اجبارية قبول استقبال الفاتورة الإلكترونية من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

الشكل (09): تكلفة معالجة الفاتورة الإلكترونية قابل الفاتورة التقليدية في الإدارة الجبائية الفرنسية





## الفاتورة الإلكترونية كألية لتقليص منافذ الاقتصاد الموازي في بيئة الأعمال الجزائرية

حيث ينتظر تحقيق 20 مليار أورو أرباح محتملة من خلال عملية الفاتورة الإلكترونية مقارنة بتكاليف معالجة الفواتير الورقية على مستوى الإدارة الجبائية<sup>42</sup>.

الجدول (08): تعداد المؤسسات الاقتصادية حسب الصنف ومساهمتها في تحصيلات الرسم على القيمة المضافة في فرنسا لسنة 2020

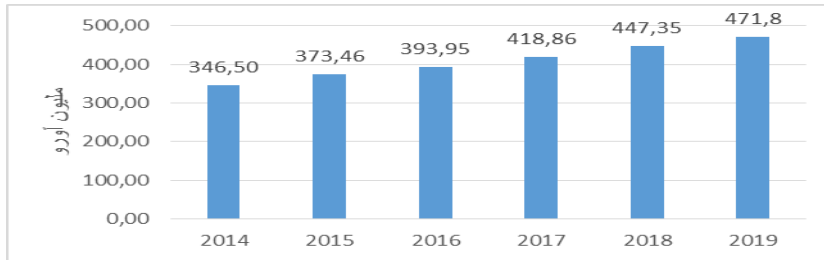
التعيين	المؤسسات الكبرى GE	المؤسسات ذات الحجم المتوسط ETI	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME	المؤسسات الصغيرة جدا (MICRO)	المجموع
النسبة المئوية	%0,01	%0,15	%3,51	%96,33	% 100
المؤسسات خارج القطاع الفلاحي، المؤسسات المالية والتأمينات					
عدد المؤسسات	270	5 841	144 617	3 963 561	4 114 289
الرسم على القيمة المضافة (مليار أورو)	349	284	261	218	1 112
نسبة المساهمة في الرسم على القيمة المضافة	%31,37	%25,57	%23,47	%19,59	% 100

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية Insee

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/2016091#tableau-figure1>

تشكل المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME نسبة ما يقارب 70 % من الوعاء الجبائي للرسم على القيمة المضافة، كما تشكل 99 % من عدد المؤسسات التي تصرح بأرقام أعمالها لدى الإدارة الجبائية، وبذلك تشكل الفاتورة الإلكترونية في فرنسا إنجازا كبيرا في مجال الرقابة الجبائية بأقل تكلفة ممكنة. وهذا ما سوف يوضحه الشكل الموالي من تطور للإيرادات الجبائية من الرسم على القيمة المضافة TVA في فرنسا.

الشكل (10): تطور الإيرادات الجبائية من الرسم على القيمة المضافة في فرنسا 2014-2019

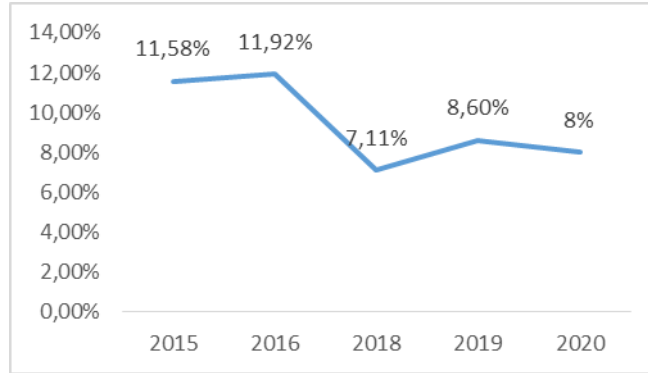


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية Insee

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/4489419?sommaire=4475962&q=tva#tableau-figure4>

من بين النتائج التي حققتها فرنسا بعد اعتماد التعامل بالفاتورة الإلكترونية أن الفارق بين الرسم على القيمة المضافة المقدر والرسم على القيمة المضافة المحصل فعلا انخفض بـ 25 مليار أورو بين سنتي 2014 و 2019<sup>43</sup>، كما أن معدل الفارق في الرسم على القيمة المضافة VAT GAP مستقر بين سنتي 2019 و 2020 بقيمة 14 مليار أورو.

الشكل (11): تغيرات الفارق في الرسم على القيمة المضافة VAT GAP في فرنسا 2015-2020

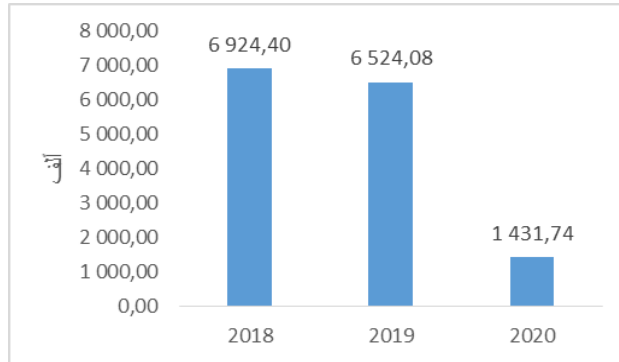


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير الاتحاد الأوروبي لفارق الرسم على القيمة المضافة VAT GAP

European Commission, Directorate-General for Taxation and Customs Union, Poniatowski, G., Bonch-Osmolovskiy, M., Śmietanka, A. et al., VAT gap in the EU – Report 2022, Publications Office of the European Union, 2022, <https://data.europa.eu/doi/10.2778/109823> .

عند مقارنة التوجه المتزايد لاعتماد نظام الفاتورة الإلكترونية مع تغيرات الفارق في الرسم على القيمة المضافة VAT GAP في فرنسا منذ سنة 2016 إلى غاية 2020 نجد أن تزايد اعتماد الفاتورة الإلكترونية يساهم في خفض الفارق في الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي يساهم في محاربة الخسائر التي تتحملها الخزينة نتيجة ذلك.

الشكل (12): تطور عدد العمال في القطاع الموازي في فرنسا 2018-2020

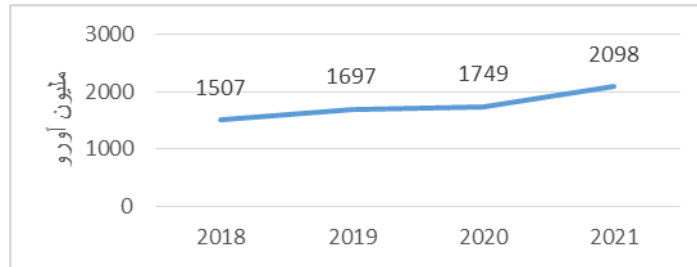


المصدر:

<https://www.statista.com/statistics/1339523/france-informal-employment-gender/>

من خلال الشكل (13) يتبين السياسة الفرنسية الواضحة في مجال محاربة الاقتصاد الموازي، فتقديرات عدد العمال في القطاع الموازي انخفضت بنسبة 80% بين 2018 و 2020.

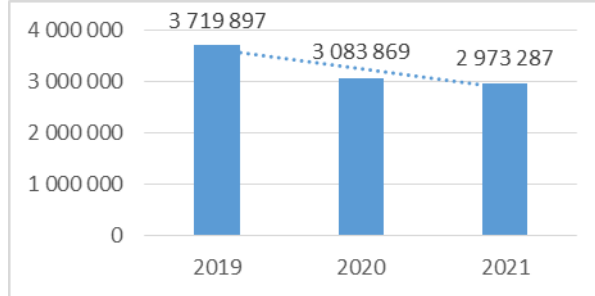
الشكل (13): تطور المبالغ المحصلة من الرقابة الجبائية على الرسم على القيمة المضافة في فرنسا 2018-2021



المصدر- le rapport annuel de la DGFIP pour 2021, <https://www.ifrap.org/budget-et-fiscalite/quels-sont-les-impots-les-plus-fraudes-en-202> .

إن تزايد المبالغ المحصلة من خلال الرقابة الجبائية، يدل على أن عملية الرقابة الجبائية في فرنسا مزودة بنظام معلومات متكامل، يمكنها من متابعة التصريحات الجبائية ومدى صحتها، خاصة مع توفر قاعدة بيانات الفاتورة الالكترونية، التي توفر معلومات مجانية وفعالة في مجال الرقابة الجبائية.

الشكل (14): تطور عدد المنازعات الجبائية في فرنسا 2019-2021



المصدر: Le rapport d'activité de la DGFIP 2021 <https://www.economie.gouv.fr/dgfip/rapports-dactivite-dgfip>, P 20. بمقارنة تطور المبالغ المحصلة من عملية الرقابة الجبائية، مع تطور عدد المنازعات الجبائية، نجد أن أثر الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ورقمنة الإدارة الجبائية خاصة الفاتورة الالكترونية، ساهمت في تقليص عدد المنازعات الجبائية، خاصة وأن المكلف بالضريبة يدرك أن كل المعلومات الخاصة بنشاطه مدرجة في نظام معلومات دقيق وقليل الخطأ

الجدول (09): تطور إيرادات الرسم على القيمة المضافة مقارنة بعدد المؤسسات المصرفة في فرنسا 2019-2021

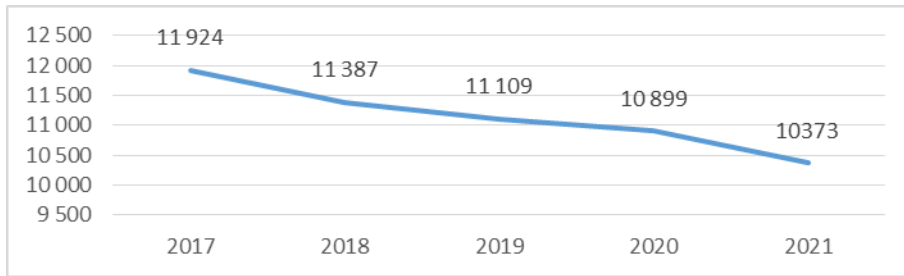
2021	2020	2019	
7 558 782	6 803 648	6 401 698	عدد المؤسسات المصرفة بـ TVA
242 876	212 520	216 702	إيرادات TVA (مليون أورو)

زيادة في 2021 بنسبة 12.50% مقارنة بسنة 2020

المصدر: <https://www.economie.gouv.fr/dgfip/rapports-dactivite-dgfip>, P 13.

الملاحظ بين سنتي 2019 و 2021 ومع بداية الاعتماد على الفاتورة الالكترونية في التصريحات برقم الأعمال في فرنسا زاد عدد المؤسسات المصرفة بالرسم على القيمة المضافة بنسبة 15.3%، حيث أن عملية الفوترة الالكترونية تغلق المجال أمام المتهربين من التصريح بأرقام أعمالهم، حيث أن الكثير من المؤسسات أصبحت تقبل على استعمال الفاتورة الالكترونية وفي الكثير من الحالات تطلب استقبال الفاتورة الكترونيا من طرف مورديها.

الشكل (15): تعداد موظفي الرقابة الجبائية في فرنسا 2017-2021



المصدر :

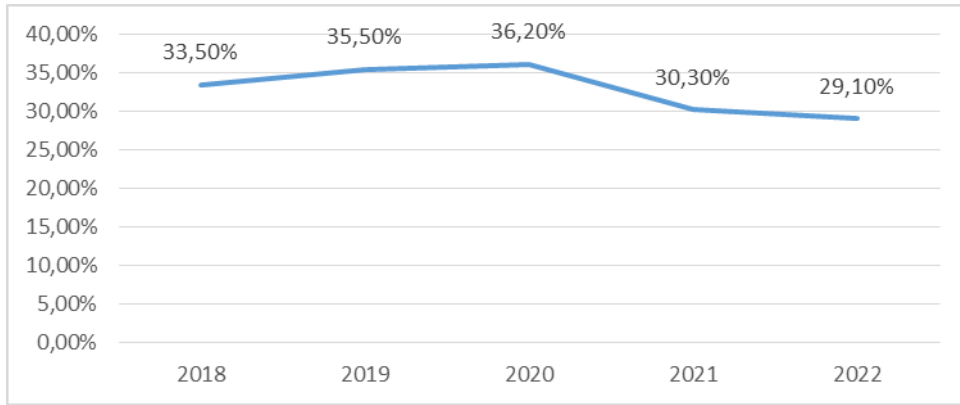
<https://www.lesechos.fr/economie-france/budget-fiscalite/evasion-fiscale-lfi-denonce-la-baisse-des-effectifs-du-fisc-1879282>

بلغ عدد موظفي الإدارة الجبائية ككل في فرنسا 94669 موظف حسب تقرير النشاط للإدارة الجبائية الفرنسية لسنة 2021، أي تخصيص 10 % فقط من التعداد في مجال الرقابة الجبائية، وهذا نتيجة الاعتماد أكثر على التصريحات الإلكترونية وما تتيح قواعد بيانات الفاتورة الإلكترونية من معلومات وبيانات مجانية لمصالح الرقابة الجبائية.

ورغم تناقص تعدد الموظفين في الرقابة الجبائية في فرنسا في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم يؤثر على الحصيلة الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة، وذلك لاعتماد رقابة آلية للتصريحات الجبائية، الأمر الذي يوفر محاربة آلية لكل ممارسات التهرب الجبائي أو اللجوء إلى النشاط خارج الاقتصاد الرسمي.

في حين أن تعداد موظفي الإدارة الجبائية الجزائرية كان 19248 وعلى رغم ذلك نجد أن نسبة التهرب الجبائي لاتزال مرتفعة مقارنة بالإيرادات الجبائية المحققة.

الشكل (16): النفقات الجبائية نسبة إلى الإيرادات الجبائية الصافية RFN في فرنسا 2018-2022



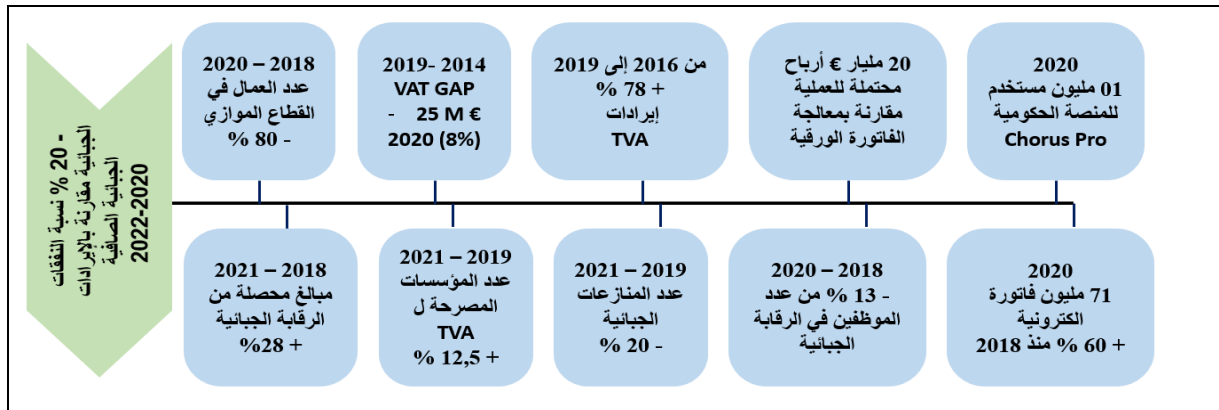
المصدر:

Cour des comptes Fr (2023), Analyse de l'exécution budgétaire 2022 - Dépenses fiscales,

<https://www.ccomptes.fr/system/files/2023-04/NEB-2022-Depenses-fiscales.pdf>.

رغم تزايد النفقات الجبائية ككل في سنة 2022، إلا أنها انخفضت مقارنة بالإيرادات الجبائية الصافية بين سنة 2020 و 2022، هذا ما يؤكد الفعالية الجبائية للنظام الجبائي ككل، والإدارة الجبائية الفرنسية خاصة بعد اعتماد الفاتورة الإلكترونية.

الشكل (17): ملخص التجربة الفرنسية في مجال الفاتورة الإلكترونية:

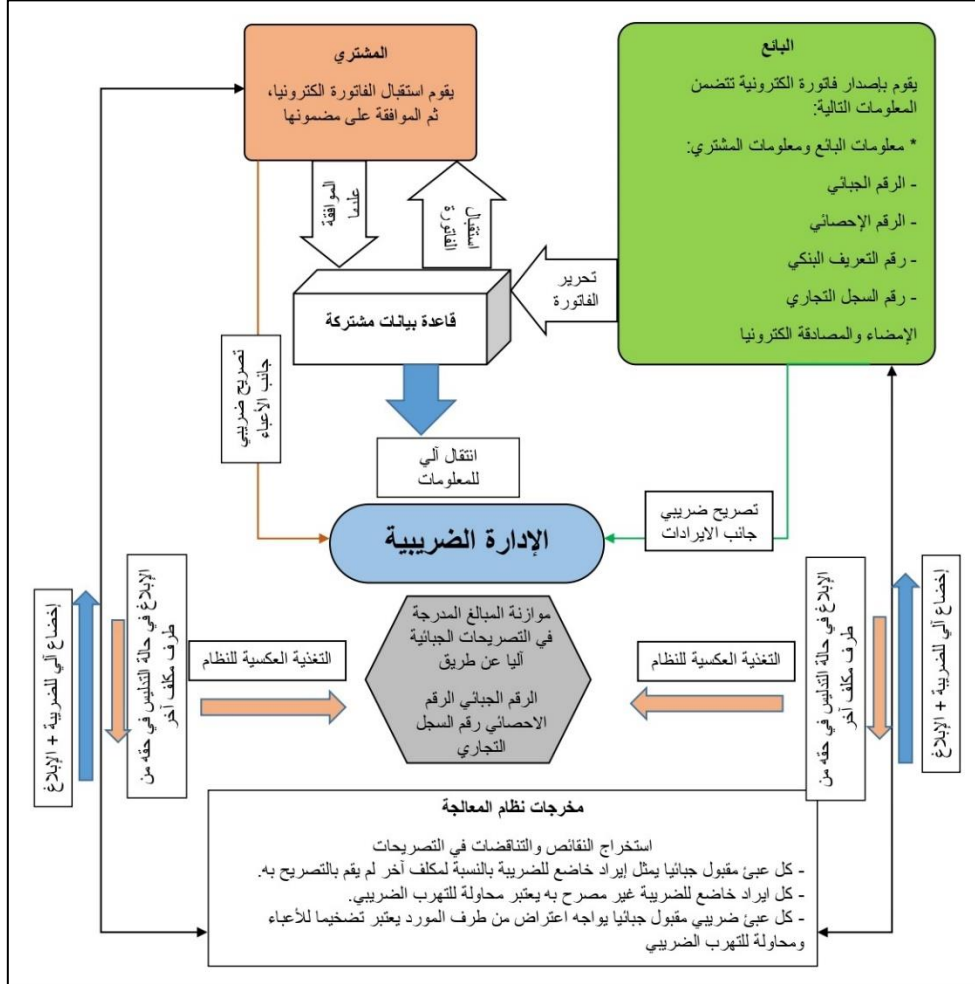


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على دراسة الحالة الفرنسية

## 5.5 الفاتورة الالكترونية في مواجهة الاقتصاد الموازي:

تعتبر الفاتورة الالكترونية فرصة أمام السلطات الجبائية والاقتصادية في مجال مواجهة ظاهرة الاقتصاد الموازي وخاصة التهرب الضريبي، لذلك نقترح الشكل التالي الذي يبين آلية التعامل بالفاتورة الالكترونية ومختلف الأطراف المتدخلة في العملية.

الشكل (18): دور نظام معلومات الفاتورة الالكترونية في مواجهة التهرب الضريبي



المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اعتماد نظام التصريح الجبائي من طرف المكلف، يعتبر المحفز الأول لمحاولة التهرب من دفع الضريبة، وذلك لتطور الطرق المحاسبية وأساليب المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى تحكم المكلف في المبالغ التي يقوم بالتصريح بها لدى إدارة الضرائب.

بهذه الممارسات التقليدية، أصبح لا بد من تطوير أساليب محاربتها عن طريق الفاتورة الإلكترونية، التي تقوم بخلق شبكة تربط المعاملات المالية والتجارية بين مصدر الفريضة ومستقبلها وبين الإدارة الضريبية، فالبائع عند تحرير الفاتورة الالكترونية تستقبلها الإدارة الضريبية وباستعمال معلوماتها لا يمكن للمشتري وهو مستقبل الفاتورة أن يغير بأي شكل من الأشكال في مبالغ أو معلومات فواتير الشراء في تصريحاته الضريبية مستقبلا.

كذلك بالنسبة للطريقة العكسية أيضا، فإن أي تصريح في جانب الخصوم أي الأعباء أو المشتريات، يدخل تلقائيا في حساب البائع أو محرر الفاتورة، فكل عيب مقبول جبائيا بالنسبة لمكلف ما يعتبر ايرادا خاضعا للضريبة بالنسبة لمكلف آخر. وبهذا تتكون الشبكة التي تربط تلقائيا تصريجات أي طرف مكلف بتصريجات مكلف آخر لدى الإدارة الضريبية، مما يجعل الرقابة الجبائية تلقائية وغير مكلفة، ذلك ما يساهم في تخفيض النفقات الضريبية للإدارة.

## 6. الخلاصة:

تسعى الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة في تمويل ميزانيتها من الجباية البترولية إلى البحث عن موارد جديدة للميزانية، ومن هذه المصادر الجباية العادية التي تعتبر أيضا موردا هاما يجب الاهتمام به، حيث يسعى القائمين على قطاع المالية المحافظة على الوعاء الجبائي الحالي من التآكل (تآكل القاعدة الجبائية) والسعي الى توسيعه والأهم من ذلك حمايته من التوجه نحو الاقتصاد الموازي، الذي يعتبر خسارة كبيرة للميزانية العامة للدولة.

يعتبر التهرب الضريبي من أكبر أسباب النشاط في الاقتصاد الموازي، لذلك وجب إيجاد آليات للحد من المنافذ المؤدية إليه، وتعتبر الفاتورة الإلكترونية من أهم ما وفرته تكنولوجيا المعلومات من حيث الفعالية ودرجة التحكم في الإيرادات الخاضعة للضريبة، وحمايتها من النفاذ إلى الاقتصاد الموازي.

لذلك على القائمين على الاقتصاد الجزائري تبني هذه الآلية مثلما هو معمول به في عدة دول عبر العالم، واستغلال العولمة والتطور التكنولوجي في مجال حماية الوعاء الجبائي من النفاذ إلى الاقتصاد الموازي.

## 1.6 النتائج:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الفاتورة الإلكترونية فرصة بديلة للأنظمة الجبائية في سعيها إلى ادراج تعاملات الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر.
- التهرب الضريبي منفاذ إلى الاقتصاد الموازي، حيث يسعى مرتكبوه إلى تحقيق أرباح إضافية لا تخضع للنظام الجبائي خارج الاقتصاد الرسمي.
- تشكل الفاتورة الإلكترونية وسيلة لضبط التعاملات التجارية واخضاعها للرقابة بشكل فعال من طرف الإدارة الضريبية وكذلك من طرف العديد من الهيئات الرسمية كالجمارك والجهات الأمنية المختلفة.
- التهرب الضريبي هو وسيلة من وسائل تحقيق إيرادات خارجة عن نطاق الاقتصاد الرسمي.
- التطبيق التسلسلي والمنهجي المنظم لآلية الفاتورة الإلكترونية بالإضافة إلى توفير جميع الوسائل والإمكانات، من شأنه أن يحقق زيادة معتبرة في الحصيلة الضريبية.
- يمكن للإدارة الجبائية الجزائرية البداية في اعداد خارطة طريق من أجل اعتماد الفاتورة الإلكترونية. فهي في أمس الحاجة لتحقيق نتائج مماثلة للنتائج التي حققتها فرنسا بعد تجربتها على المدى القصير.
- يمكن لنتائج تطبيق الفاتورة الإلكترونية أن تظهر في المدى القصير والمتوسط.
- من أهم أسباب نجاح الفاتورة الإلكترونية تبسيط النظام الجبائي والعدالة الضريبية.

### 2.6 المقترحات:

- من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتبين أنه من أجل الاستفادة من مزايا الفاتورة الإلكترونية والتجارب الرائدة في هذا المجال، يجب توفر الأرضية الملائمة والظروف والإمكانات اللازمة لذلك ولهذا ندرج المقترحات التالية:
- يجب تطوير أنظمة المعلومات والرقمنة في الإدارة الجبائية.
- تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل اللازمة للشروع في اعتماد الفاتورة الإلكترونية.
- القيام بالدراسة الجيدة للمعايير المعتمدة لإنشاء فاتورة إلكترونية من أجل اختيار نموذج للفاتورة الإلكترونية يخدم كل مستخدميها.
- يستحسن إنشاء أرضية أو منصة وطنية حكومية، يكون استخدامها مجانيا من طرف المتعاملين الاقتصاديين.
- إنشاء منصة وطنية للفاتورة الإلكترونية مبسطة وسهلة الاستخدام عبر مختلف الوسائل الإلكترونية (هاتف ذكي، لوح إلكتروني..... الخ).
- الحرص على تأمين البيانات وكل مراحل العملية من القرصنة الإلكترونية.
- تطوير آليات التوقيع الإلكتروني من أجل إعطاء مصداقية كافية للعملية.
- اعتماد عملية التغذية العكسية لمنصة من طرف مستقبل الفاتورة الإلكترونية، من أجل تأكيد بياناته ومعلومات الفاتورة الإلكترونية.
- تنظيم عملية إعلامية احترافية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، عن طريق الوسائل الرقمية الحديثة (فيديوهات احترافية) عبر وسائط التواصل الاجتماعي، عوضا عن الإعلانات الورقية.
- يمكن تعويض الامضاء الإلكتروني بالبصمة الرقمية للسجل التجاري الإلكتروني المعتمد في الجزائر.
- تبسيط النظام الجبائي وتخفيف العبء الجبائي من شأنه إنجاح الاقبال على استخدام الفاتورة الإلكترونية في الجزائر.

### 7. المراجع والاحالات:

#### - المراجع:

- 1- قارة، مولود، (2016)، النظام القانوني للفاتورة الإلكترونية، مجلة المعارف قسم العلوم القانونية، السنة الحادية عشر العدد 21.
- 2- حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11 / العدد 2(2022).

- 3 - Aboulhassan, M. (1996). La fraude fiscale, Edition ARABIAN AL HILAL, ISBN 9981 – 1698 – 0 -3.
- 4 - Alexandre, polak, (2021), Objectif 2024 pour la facturation électronique : des enjeux à caractère multiple, article sur le site (fiscalonline.com), <https://fiscalonline.com/Entreprise/objectif-2024-pour-la-facturation-electronique-des-enjeux-a-caractere-multiple.html>, consulté le 19/05/2022 à 17:41.
- 5 - ADNANE, H., & BENLAHCEN, L. (2022). E-gouvernement et développement local en Algérie E-government and local development in Algeria.
- 6 - Bellache, Youghourta. L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages: le cas de Bejaia. Diss. Paris Est, 2010.
- Bellon, Matthieu, et al. "Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru." *Journal of Public Economics* 210 (2022): 104661. P 03.
- 7 - Bazart, C. (2000). *La fraude fiscale : modélisation du face à face Etat-Contribuables* (Doctoral dissertation, Université de Montpellier).
- 8 - Bellon, M., Dabla-Norris, E., Khalid, S., & Lima, F. (2022). Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru. *Journal of Public Economics*, 210, 104661.
- 9 - Chipty, T., & Witte, A. D. (1991). [Review of *Cheating the Government: The Economics of Evasion*, by F. A. Cowell]. *Journal of Policy Analysis and Management*, 10(4), 707–711. <https://doi.org/10.2307/3325002>.

- 10 - Dell'Anno, R. (2009). Tax evasion, tax morale and policy maker's effectiveness. *The Journal of Socio-Economics*, 38(6).
- 11 - Dreher, A. (2006). The influence of globalization on taxes and social policy: An empirical analysis for OECD countries. *European Journal of Political Economy*, 22(1).
- 12 - Directive 2001/115/CE (<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2002:015:0024:0028:FR:PDF>) .
- 13 - El Bouziani, A. (2018). Attractivité territoriale et secteur informel dans la région de l'oriental, *Revue Marocaine d'Audit et de Développement REMA*, 44-45.
- 14 - E-Government Survey 2022 digital government (2022), Department of economic and Social Affairs, United Nations, New York. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022> .
- 15 - Jennifer Montéréal, quelles sont les obligations légales de la facture électronique ?, Article par APPVIZER.FR Mars 2021, <https://www.appvizer.fr/magazine/finance-comptabilite/facturation/facture-electronique> , consulté le 19/05/2022 à 18:06.
- 16 - Irawati, Irawati, et al. "The Effect of the Implementation of E-Invoice 3.0 and Taxable Person Compliance to Value Added Tax Revenue at KPP Pratama Pasar Rebo." *Ilomata International Journal of Tax and Accounting* 3.1 (2022).
- 17 - International Labour Organization (ILO). (2022). Diagnosis of informality: Methodological note. Geneva: International Labour Organization,.
- 18 - Introduction aux finances publiques 2008-2009, version 6 aout 2008, chapitre 7 les effets économiques des impôts, P 03.
- 19 - International Labour Organization (ILO). (2022). Diagnosis of informality: Methodological note. Geneva: International Labour Organization.
- 20 - Introduction aux finances publiques 2008-2009, version 6 aout 2008, chapitre 7 les effets économiques des impôts.
- 21 - Lee, H. C. (2016). Can electronic tax invoicing improve tax compliance? A case study of the Republic of Korea's electronic tax invoicing for value-added tax. A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax (March 7, 2016). World Bank Policy Research Working Paper, (7592).
- 22 - Menchaoui, I. (2015). Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien (Doctoral dissertation, Université de Franche-Comté).
- 23 - Nurdiansyah, D. H., Nawawi, A., Kosasih, K., & Sundamanik, S. J. (2021). Analysis of e-invoice implementation in input tax control. *Jurnal Ilmiah Bisnis Dan Ekonomi Asia*, 15(1).
- 24 - Olivier SIVIEUDE, Rencontres économiques - L'action publique face à l'optimisation, l'évasion et la fraude fiscales – 15 mars 2016, [Rencontres économiques en mars 2016 | economie.gouv.fr](https://www.economie.gouv.fr/recontres-ekonomiques-en-mars-2016), consulté le 01/10/2021 à 03:09..
- 25 - OCDE, À propos de fiscalité et délinquance, Centre de politique et d'administration fiscales, <https://www.oecd.org/fr/ctp/delits/a-propos-de-fiscalite-et-delinquance.htm> , consulté le 10/01/2021 , 12:04 PM.
- 26 - Rabah, cheriguene, (2019). L'Algérie se caractérise par un grand paradoxe fiscal, Article par elwatan.com Publié le 04/02/2019, <https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/rabah-cheriguene-commissaire-aux-comptes-lalgerie-se-caracterise-par-un-grand-paradoxe-fiscal-04-02-2019> , Consulté le 28/02/2020 à 05:10.
- 27 - synclair, Owona. (2017). le gouvernement veut élargir l'assiette fiscale, Article par alibreville.com, <http://news.alibreville.com/h/70851.html>, publié le 24/02/2017, consulté le 27/02/2020 à 20:41.
- 28 - Smaili, N. (2018). Problématique de l'économie informelle en Algérie: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri),
- 29 - Xhaferri, A. (2014). Discover And Fight E-Tax Fraud. *Economy & Business Journal*, 8(1).
- 30 - Yohou, D. H. (2020). Corruption, Tax reform and Fiscal space in Emerging and Developing Economies.
- 31 - Zaza El Andaloussi, Bouyoucef Djamilia, Le commerce informel n Algérie quel avenir ?, *La Revue des sciences commerciales* 16 (01), 2017.
- 31 - Bilan 10 ans du P3A, Les projet réalisés par secteur/organisme dans le cadre de l'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association Algerie/UE, Programme P3A, 2009-2020, <https://www.p3a-algerie.org/> .
- 32 - Cour des comptes Fr (2023), Analyse de l'exécution budgétaire 2022 – Dépenses fiscales, <https://www.ccomptes.fr/system/files/2023-04/NEB-2022-Depenses-fiscales.pdf> .
- 33 - Cour du compte Algérie, rapport APLRB 2019 <http://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-APLRB-pour-2019-en-arabe-version-d%C3%A9finitive-2.pdf>
- 34 - DGFIP FR, rapport annuel de la DGFIP pour 2021, <https://www.ifrap.org/budget-et-fiscalite/quels-sont-les-impots-les-plus-fraudes-en-2021>
- 35 - DGFIP FR, <https://www.economie.gouv.fr/dgfip/rapports-dactivite-dgfip>
- 36 - DGFIP FR, rapport d'activité de la DGFIP 2021 <https://www.economie.gouv.fr/dgfip/rapports-dactivite-dgfip>
- European Commission, Directorate-General for Taxation and Customs Union, Poniatowski, G., Bonch-Osmolovskiy, M., Śmietanka, A. et al., VAT gap in the EU – Report 2022, Publications Office of the European Union, 2022, <https://data.europa.eu/doi/10.2778/109823> .



- 37 - FNFE (2019), Hackathon Factur-X 24 et 25 Janvier 2019 (appréhender et partager sur la mise en oeuvre de Factur-X).
- 38 - FNFE (2019), Hackathon Factur-X 24 et 25 Janvier 2019.
- 39 - Forum National de la Facture électronique (2021), Conférence en ligne Facture électronique B2B et Contrôle Transactionnel Continu pour 2023 22 janvier 2021 Cyrille Sautereau, FNFE-MPE, Admarel Conseil.
- 40 - Forum National de la facture Electronique LA JOURNEE DE LA FACTURE ELECTRONIQUE – 5 Avril 2022, <https://fnfe-mpe.org>.
- 41 - Forum National de la Facture électronique Conférence en ligne Facture électronique B2B et Contrôle Transactionnel Continu pour 2023 22 janvier 2021 Cyrille Sautereau, FNFE-MPE, Admarel Conseil.
- 42 - ALGER - De "nombreuse catégories" échappent à l'impôt en Algérie, dont les redevances représentent presque "le double" du budget de l'Etat, Article par ALGERIE PRESSE SERVICE, publié le 14/10/2019, <https://www.aps.dz/economie/95670-de-nombreuse-categories-echappent-...1>, consulté le 27/02/2020 à 20:23.
- 43 - 10 avantages de la facture électronique pour votre entreprise, 19/06/2020, Article sur le site (edicomgroup.fr), <https://edicomgroup.fr/blog/10-avantages-incontournables-de-la-facture-electronique-pour-votre-entreprise>, consulté le 19/05/2022 à 17:54.
- 44 - Cinq pistes pour une vraie réforme fiscale : élargir la base et harmoniser en Europe, Article par le Monde Fr, Publié le 15 octobre 2012 à 10h01 - Mis à jour le 15 octobre 2012 à 15h23 [https://www.lemonde.fr/economie/article/2012/10/15/2-elargir-la-base-et-harmoniser-en-europe\\_1775421\\_3234.html](https://www.lemonde.fr/economie/article/2012/10/15/2-elargir-la-base-et-harmoniser-en-europe_1775421_3234.html), consulté le 27/02/2020 à 21:04.
- 45 - CORRUPTION, FUITE DES CAPITAUX ET ÉCONOMIE INFORMELLE Ces monstres qui rongent l'Algérie, Article a L'expression dz. <https://www.lexpressiondz.com/nationale/ces-monstres-qui-rongent-lalgerie-214181>, consulté le 14/03/2022 a 20:45.
- 46 - Obligations 2024-2026 Facture électronique obligatoire : vous préparer pour 2024. Article sur (www.sage.com/fr-fr/), [https://www.sage.com/fr-fr/dematerialisation/facture-electronique/?utm\\_medium=paidsearch&utm\\_source=google&utm\\_campaign=&ppc\\_keyword=&gclid=CjwKCAjwpKyYBhB7EiwAU2Hn2e-ZOruwSJjuIVUzewcQmE78ywtDDO8qL1LkQeqxdlQsV0vVKAe6hoCyb0QAvD BwE&gclsrc=aw.ds](https://www.sage.com/fr-fr/dematerialisation/facture-electronique/?utm_medium=paidsearch&utm_source=google&utm_campaign=&ppc_keyword=&gclid=CjwKCAjwpKyYBhB7EiwAU2Hn2e-ZOruwSJjuIVUzewcQmE78ywtDDO8qL1LkQeqxdlQsV0vVKAe6hoCyb0QAvD BwE&gclsrc=aw.ds), consulté le 19/05/2022 à 17:57.
- 47 - Banque mondiale <https://www.banquemondiale.org/fr/home>
- 48 - Office National des Statistiques <https://www.ons.dz/>
- 49 - Le portail de statistiques pour les données de marché, les études de marché et les analyses de marché <https://fr.statista.com/>
- 50 - L'institut nationale de stat et étude économique France (insee), <https://www.insee.fr/>.
- 51 - Evasion fiscale : LFI dénonce la baisse des effectifs du fisc | Les Echos <https://www.lesechos.fr/economie-france/budget-fiscalite/evasion-fiscale-lfi-denonce-la-baisse-des-effectifs-du-fisc-1879282>.  
2009/08/16، العدد 47، الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 5.  
2019/03/17، العدد 17، الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 53.

#### - الاحالات:

- <sup>2</sup> - Irawati, I., Darmawan, H., Sofyan, M., & Serebryakova, T. (2022). The Effect of the Implementation of E-Invoice 3.0 and Taxable Person Compliance to Value Added Tax Revenue at KPP Pratama Pasar Rebo. *Ilomata International Journal of Tax and Accounting*, 3(1), P 03.
- <sup>3</sup> - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 2009/08/16، ص 5.
- <sup>4</sup> - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، 2019/03/17، ص 18.
- <sup>5</sup> Irawati, I., Darmawan, H., Sofyan, M., & Serebryakova, T. (2022)P04.
- <sup>6</sup> - La Directive 2001/115/CE (<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2002:015:0024:0028:FR:PDF>).
- <sup>7</sup> - Jennifer Montéréal, *quelles sont les obligations légales de la facture électronique ?*, Article par APPVIZER.FR Mars 2021, <https://www.appvizer.fr/magazine/finance-comptabilite/facturation/facture-electronique>, consulté le 19/05/2022 à 18:06.
- <sup>8</sup> - Bellon, M., Dabla-Norris, E., Khalid, S., & Lima, F. (2022). Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru. *Journal of Public Economics*, 210, P 03.

- <sup>9</sup> - 10 avantages de la facture électronique pour votre entreprise, 19/06/2020, Article sur le site ([edicomgroup.fr](http://edicomgroup.fr)), <https://edicomgroup.fr/blog/10-avantages-incontournables-de-la-facture-electronique-pour-votre-entreprise> , consulté le 19/05/2022 à 17:54.
- <sup>10</sup> - Bellon, Matthieu, et al. "Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-Invoicing in Peru." *Journal of Public Economics* 210 (2022): 104661. P 03.
- <sup>11</sup> - Lee, H. C. (2016). *Can electronic tax invoicing improve tax compliance? A case study of the Republic of Korea's electronic tax invoicing for value-added tax. A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax (March 7, 2016). World Bank Policy Research Working Paper, (7592).*
- <sup>12</sup> - Alexandre, polak, (2021), *Objectif 2024 pour la facturation électronique : des enjeux à caractère multiple*, article sur le site ([fiscalonline.com](http://fiscalonline.com)), <https://fiscalonline.com/Entreprise/objectif-2024-pour-la-facturation-electronique-des-enjeux-a-caractere-multiple.html> , consulté le 19/05/2022 à 17:41.
- <sup>13</sup> - قارة، مولود، (2016)، النظام القانوني للفاتورة الإلكترونية، مجلة المعارف قسم العلوم القانونية، السنة الحادية عشر العدد 21، ص 13.
- <sup>14</sup> - *Obligations 2024-2026 Facture électronique obligatoire : vous préparer pour 2024.* Article sur ([www.sage.com/fr-](http://www.sage.com/fr-fr/)  
[https://www.sage.com/fr-fr/dematerialisation/facture-electronique/?utm\\_medium=paidsearch&utm\\_source=google&utm\\_campaign=&ppc\\_keyword=&gclid=CjwKCAjwpKyYBhB7EiwAU2Hn2e-ZORuwSJjuIVUzercOmE78ywtDDO8qlLlLkOeqxdlQsV0vVKAe6hoCyb0QAvD\\_BwE&gclid=aw.ds](https://www.sage.com/fr-fr/dematerialisation/facture-electronique/?utm_medium=paidsearch&utm_source=google&utm_campaign=&ppc_keyword=&gclid=CjwKCAjwpKyYBhB7EiwAU2Hn2e-ZORuwSJjuIVUzercOmE78ywtDDO8qlLlLkOeqxdlQsV0vVKAe6hoCyb0QAvD_BwE&gclid=aw.ds) ) , consulté le 19/05/2022 à 17:57.
- <sup>15</sup> - FNFE (2019), *Hackathon Factur-X 24 et 25 Janvier 2019 (appréhender et partager sur la mise en oeuvre de Factur-X).*
- <sup>16</sup> - Zaza El Andaloussi, Bouyoucef Djamilia, *Le commerce informel n Algérie quel avenir ?*, *La Revue des sciences commerciales* 16 (01), 2017, P 86.
- <sup>17</sup> - Bellache, Youghourta. *L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages: le cas de Bejaia.* Diss. Paris Est, 2010. P 30.
- <sup>18</sup> - Bazart, C. (2000). *La fraude fiscale : modélisation du face à face Etat-Contribuables (Doctoral dissertation, Université de Montpellier)*, P 20.
- <sup>19</sup> - Menchaoui, I. (2015). *Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien (Doctoral dissertation, Université de Franche-Comté).* P 63
- <sup>20</sup> - Smaili, N. (2018). *Problématique de l'économie informelle en Algérie: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri)*, P 94.
- <sup>21</sup> - OCDE, *À propos de fiscalité et délinquance*, Centre de politique et d'administration fiscales, <https://www.oecd.org/fr/ctp/delits/a-propos-de-fiscalite-et-delinquance.htm> , consulté le 10/01/2021 , 12:04 PM.
- <sup>22</sup> - El Bouziani, A. (2018). *Attractivité territoriale et secteur informel dans la région de l'oriental*, *Revue Marocaine d'Audit et de Développement REMA*, 44-45, P 423.
- <sup>23</sup> - Dell'Anno, R. (2009). *Tax evasion, tax morale and policy maker's effectiveness.* *The Journal of Socio-Economics*, 38(6),P 989.
- <sup>24</sup> - Chipty, T., & Witte, A. D. (1991). [Review of *Cheating the Government: The Economics of Evasion*, by F. A. Cowell]. *Journal of Policy Analysis and Management*, 10(4), 707–711. <https://doi.org/10.2307/3325002>, P 709.
- <sup>25</sup> - *Cinq pistes pour une vraie réforme fiscale : élargir la base et harmoniser en Europe*, Article par le Monde Fr, Publié le 15 octobre 2012 à 10h01 - Mis à jour le 15 octobre 2012 à 15h23 [https://www.lemonde.fr/economie/article/2012/10/15/2-elargir-la-base-et-harmoniser-en-europe\\_1775421\\_3234.html](https://www.lemonde.fr/economie/article/2012/10/15/2-elargir-la-base-et-harmoniser-en-europe_1775421_3234.html), consulté le 27/02/2020 à 21:04.
- <sup>26</sup> - Yohou, D. H. (2020). *Corruption, Tax reform and Fiscal space in Emerging and Developing Economies*, P19
- <sup>27</sup> - *CORRUPTION, FUITE DES CAPITAUX ET ÉCONOMIE INFORMELLE Ces monstres qui rongent l'Algérie*, Article a L'expression dz. <https://www.lexpressiondz.com/nationale/ces-monstres-qui-rongent-lalgerie-214181>, consulté le 14/03/2022 a 20:45.
- <sup>28</sup> - ALGER - De "nombreuse catégories" échappent à l'impôt en Algérie, dont les redevances représentent presque "le double" du budget de l'Etat, Article par ALGERIE PRESSE SERVICE, publié le 14/10/2019, <https://www.aps.dz/economie/95670-de-nombreuse-categories-echappent-...1>, consulté le 27/02/2020 à 20:23.

- <sup>29</sup> - Dreher, A. (2006). *The influence of globalization on taxes and social policy: An empirical analysis for OECD countries*. *European Journal of Political Economy*, 22(1), P 180.
- <sup>30</sup> - Xhaferri, A. (2014). *Discover And Fight E-Tax Fraud*. *Economy & Business Journal*, 8(1), P 1258.
- <sup>31</sup> - Olivier SIVIEUDE, *Rencontres économiques - L'action publique face à l'optimisation, l'évasion et la fraude fiscales – 15 mars 2016*, *Rencontres économiques en mars 2016 | economie.gouv.fr*, consulté le 01/10/2021 à 03:09.
- <sup>32</sup> - synclair, Owona. (2017). *le gouvernement veut élargir l'assiette fiscale*, Article par alibreville.com, <http://news.alibreville.com/h/70851.html>, publié le 24/02/2017, consulté le 27/02/2020 à 20:41.
- <sup>33</sup> Rabah, cheriguene, (2019). *L'Algérie se caractérise par un grand paradoxe fiscal*, Article par elwatan.com Publié le 04/02/2019, <https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/rabah-cheriguene-commissaire-aux-comptes-lalgerie-se-caracterise-par-un-grand-paradoxe-fiscal-04-02-2019>, Consulté le 28/02/2020 à 05:10.
- <sup>34</sup> - Aboulhassan, M. (1996). *La fraude fiscale*, Edition ARABIAN AL HILAL, ISBN 9981 – 1698 – 0 -3, P 67.
- <sup>35</sup> - Aboulhassan, M. (1996). P 52.
- <sup>36</sup> - Nurdiansyah, D. H., Nawawi, A., Kosasih, K., & Sundamanik, S. J. (2021). *Analysis of e-invoice implementation in input tax control*. *Jurnal Ilmiah Bisnis Dan Ekonomi Asia*, 15(1), P 123.
- <sup>37</sup> - E-Government Survey 2022 digital government (2022), Department of economic and Social Affairs, United Nations, New York. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022> .
- <sup>38</sup> - ADNANE, H., & BENLAHCEN, L. (2022). *E-gouvernement et développement local en Algérie E-government and local development in Algeria*. <http://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-APLRB-pour-2019-en-arabe-version-d%C3%A9finitive-2.pdf> .<sup>39</sup> - التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019، <http://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-APLRB-pour-2019-en-arabe-version-d%C3%A9finitive-2.pdf>
- <sup>40</sup> - Bilan 10 ans du P3A, Les projet réalisés par secteur/organisme dans le cadre de l'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association Algerie/UE, Programme P3A, 2009-2020, <https://www.p3a-algerie.org/> . P 06.
- <sup>41</sup> - FNFE (2019), Hackathon Factur-X 24 et 25 Janvier 2019.
- <sup>42</sup> - Forum National de la Facture électronique (2021), Conférence en ligne Facture électronique B2B et Contrôle Transactionnel Continu pour 2023 22 janvier 2021 Cyrille Sautereau, FNFE-MPE, Admarel Conseil.
- <sup>43</sup> - Forum National de la facture Electronique LA JOURNEE DE LA FACTURE ELECTRONIQUE – 5 Avril 2022, <https://fnfe-mpe.org> .